■ الفصل الخامس ■

الولايات المتحدة ويوتوبيا الرأسمالية العالمية

إن الولايات المتحدة ليست مهيأة على الإطلاق للدور العالمى الذى عهدت إلى نفسها القيام به . والتفاؤل النظرى فى اليقين الشعبى الأمريكى ، المتغلغل على كل المستويات الرسمية للمجتمع الأمريكى ، هو تفاؤل طورته الأمة ، وكان باستطاعتها الحفاظ عليه منذ عام ١٨٦٥ بسبب الرخاء العام والعزلة الوطنية. وفى هذه الظروف أصبحت الولايات المتحدة مجتمعا يقوم اليوم، بفضل قدرة سحرية متفائلة جبارة ، بتحويل التشاؤم المتأصل فى اليهودية ، وتعاليم الزهد والتواضع وإنكار الذات فى المسيحية ، إلى الرضا العاطفى والمبتذل للبورجوازية ... ومثل هذه الظواهر ... ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الدولية الأمريكية التى تفترض إمكانية ــ والحقيقة شبه إمكانية ــ إحداث إصلاح جوهرى فى المؤسسات وفى سلوك البشر بوجه عام . وهى براهين على عزلة الحضارة الأمريكية المستمرة والمنيعة (حتى الآن) عن التجارب الكبرى لتاريخ الدول الغربية وعن السياسات الحديثة . كما تشهد على العزلة الوطنية الأمريكية عن إدراك مأساة البشر وتعاستهم ، أو العناد ومنافاة العقل ، أو بشكل أعمق القمع الأمريكى لهذا الإدراك .

إدموند ستيلمان ووليم فاف [1]

إن الدعوة إلى شعار « دعه يعمل » على النطاق العالمى هى مشروع أمريكى ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تؤيد قيام سوق حرة على نطاق عالمى . فبالنسبة لجانب كبير من تاريخها تكوّن لديها شعور بأن لها رسالة عالمية فريدة عن طريق عزل نفسها عن بقية العالم. وقد تبع الأمريكيون لفترة طويلة توماس چيفرسون[*] فى نظرتهم إلى أنفسهم

---

(١) إدموند ستيلمان ووليم فاف ، **The Politics of Hysteria : The Sources of Twentieth Century Conflict** ، لندن : ڤيكتور جولانز ، ١٩٦٤ ، الصفحتان ٢٢٢ و ٢٢٣ .

(*) **توماس چيفرسون:** (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦)، الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ ـ ١٨٠٩) ـ المترجم .

على أنهم « أفضل أمل للعالم » ، ولكن هذا الأمل لم يصبح مرادفًا لامتداد الأسواق الحرة إلى أرجاء المعمورة إلا فى الآونة الأخيرة .

إن السوق الحرة العالمية هى المشروع التنويرى لحضارة كونية تحت رعاية آخر الأنظمة التنويرية العظمى فى العالم . وتقف الولايات المحدة منفردة فى هذه المرحلة المتأخرة من العالم الحديث فى الدفاع بقوة عن التزامها بهذا المشروع التنويرى . وفى الوقت نفسه فإن أمريكا ، بسبب قوة وعمق ما تحويه من حركات **أصولية** (*) ، تشوش على ماينطوى عليه التنوير من آمال الحداثة .

وتعلن كل الدول المعاصرة تقريبا الولاء لبعض المثل العليا للتنوير الأوروبى . وجميع هذه الدول إلا قليلا وقَّعت على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وكان هذا الإعلان إحدى ثمار الحرب العالمية الثانية التى وقف فيها الحلفاء متراصين فى مواجهة دولة نازية كانت تستخف بالتنوير وبكل مظاهره ، على حين تضع التكنولوچيا الحديثة فى خدمة الاستعباد العرقى ، ونوع فريد مفزع من الإبادة الجماعية . وأدى تدير النظام النازى على أيدى الحلفاء إلى إعطاء إيمان التنوير بحضارة شاملة صاعدة فترة حياة جديدة . وربما كان أهم ما كشفت عنه التسويات العالمية فيما بعد الحرب هو رفض أجزاء كبيرة من العالم لمثال التنوير هذا .

ففى الصين وماليزيا وسنغافورة ، وفى مصر والجزائر وإيران ، وفى روسيا مابعد الشيوعية وأجزاء من البلقان ، وفى تركيا والهند ، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إطلاق حركات سياسية قوية ترفض كل أيديولوچيات التغريب . ولم يعد مضمونا مستقبل أكثر النظم فى هذا القرن توجها نحو التغريب ، وهو نظام أتاتورك فى تركيا ، حيث تبرز فى داخله حركات إسلامية تشكل تحديا للمؤسسات العلمانية ذات التوجه الغربى .

وتعترف الدول الأوروبية ، لاسيما فرنسا ، بالولاء لقيم التنوير ، ولكن ذلك مشروط بإحساس بالفروق الدائمة بين الثقافات ، وبالاعتراف بأن التفوق الأوروبى ، الذى كان التنوير يعُدّه أمرا مفروغا منه ، قد مضى عهده ولن يعود . ذلك أن غالبية البلدان الأوروبية قد تشكلت جزئيا بفكر التنوير ، ولكنها الآن جميعا أصبحت ثقافات مابعد التنوير .

(*) **Fundamentalism** : (الأصولية) ، استخدم هذا المصطلح فى الولايات المتحدة للتعبير عن حركة دينية متطرفة نشأت بين الطوائف البروتستانتية فى أوائل القرن العشرين ، وكان هدفها الحفاظ على التفسير التقليدى للإنجيل ، وعلى مايعتقد المؤمنون أنه المبادئ الأصلية للعقيدة المسيحية ـ المترجم .

وفى الولايات المتحدة وحدها مازال مشروع التنوير الداعى إلى قيام حضارة عالمية عقيدة سياسية حية . وفى فترة الحرب الباردة كانت عقيدة التنوير هذه مجسدة فى مناهضة أمريكا للشيوعية . وهى فى عصر ما بعد الشيوعية تعزز المشروع الأمريكى لإقامة سوق حرة عالمية .

إن الأعوام الأربعين التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية قد استغرقها نزاع عالى بين أيديولوچيتين للتنوير- الليبرالية والماركسية السوڤييتية . وتنبع كلتا العقيدتين من صميم « الحضارة الغربية » . كما أن كلاً من الماركسية الكلاسيكية والشيوعية السوڤييتية كانتا من الأزهار المتأخرة للتراث الغربى العتيق . والحقيقة أن مؤسسيهما وأتباعهما عَدّوا أنفسهم ورثة تقاليد كانت تشمل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لآدم سميث وداڤيد ريكاردو وفلسفات هيجل وأرسطو . ولم يكن النزاع بين الشيوعية السوڤييتية والديمقراطية الليبرالية صداما بين الغرب والآخرين، بل كان شجارا عائليا بين أيديولوچيتين غربيتين .

ولم يكن انهيار الاتحاد السوڤييتى انتصارا أحرزه « الغرب » على أحد أعدائه ، وإنما كان الدمار للنظام الأكثر طموحا بين أنظمة هذا القرن ذات التوجه الغربى . ولم تكن نتيجته القبول العالمى للمؤسسات والقيم الغربية ، وإنما كانت بدلا من ذلك عودة روسيا إلى كل الأشكال التاريخية التى ميزت علاقتها بأوروبا وبالعالم .

إن العالم الذى ينبثق من نهاية الحرب الباردة، لا يمكن رؤيته بوضوح من خلال عدسات أية فلسفة تنويرية . وأى بلد تقوم سياساته على آمال تنويريةسيجد أن توقعاته تحبط المرة تلو الأخرى، ولن يكون مهيأ لعودة التاريخ فى عالم ما بعد التنوير .

والمشكلة المحورية التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم هى أن مؤسساتها وسياساتها تقوم على أساس أيديولوچية عصرية مبكرة لم تعد تتفق مع الظروف الحالية . وهى مشكلة قد يتبين أنها بلا حل .

إن الأديان التى تستعيد نشاطها ، والعداوات العرقية القديمة ، والنزاعات الإقليمية ، والتكنولوچيات التى تستخدم لأغراض الحرب بدلا من خلق الثروة ، هذه كلها لاتتفق تماما مع توقعات التنوير بشأن انتشار العلمانية والدعوة إلى إقرار السلم عن طريق التجارة . وهى تنبئ بعودة إلى المنابع الكلاسيكية للنزاع السياسى والعسكرى بين الدول وفى داخلها .

ووفقا لأيديولوچيات التنوير ، الليبرالية والماركسية على حد سواء، فإن النزاعات التى

من هذا القبيل ليست ملازمة للوجود البشرى ؛ وإنما هى مراحل تطورية فى تقدم الإنسان .

والمحافظون الجدد الذين يؤكدون على أن الدول الرأسمالية الديمقراطية هى الشكل الشرعى الوحيد للحكومات ، وعلى أن مثل تلك الحكومات لن تخوض أبدًا غمار الحرب بعضها ضد بعض ، ليسوا بدورهم أقل من أشد الماركسيين تبسيطا للأمور وقوعاً فى أسر الوهم الذى يوحى بأن المصادر التاريخية للنزاع يمكن تجاوزها . وهم بذلك يتبرءون من الممارسة التقليدية للدبلوماسية التى كانت تهدف إلى احتواء مصادر النزاعات المدمرة وتخفيفها دون تصورهم أن باستطاعتهم اجتثاثها .

إن عودة ظهور النزاعات العرقية ، والمطالب الإقليمية ، والديانات باعتبارها قوى حاسمة فى الحرب والسياسة ، إنما تَسْخَر من أي دبلوماسية تعتمد على أفكار التنوير المتعلقة بالانسان الاقتصادى ، وإمكانية قيام حضارة عالمية . ومن الواضح أن الذين يؤمنون بأن الحداثة المنتشرة على نطاق العالم ستستبعد هذه القوى لم يسألوا أنفسهم لماذا يلاحظ أن التحرير الاقتصادى والتشدد الدينى كثيرا جدا ما يكونان متلازمين .

وقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية ، شأنها شأن سياسة الاتحاد السوفييتى السابق ، تعتمد على توقعات التنوير أكثر من اعتمادها على أى فهم للمصلحة الوطنية . كما أن الحرب الباردة كانت نزاعا بين صورتين متعارضتين من نفس المشروع التنويرى . وفى المرحلة المتأخرة من العالم الحديث ، مرحلة ما بعد التنوير ، التى يتعين على الولايات المتحدة أن تعيش فيها ، لن يكون للسياسة الخارجية التى تستمد سندها من هذه الأفكار تأثير يذكر على الأحداث .

وكما لاحظ هنرى كيسنجر فى إيجاز يفى بالغرض ، فإن « التعريف الواضح للمصلحة الوطنية لابد أن يكون بالمثل مرشدا إلى السياسة الأمريكية » .[٢] وبقدر ما تظل السياسات الخارجية للولايات المتحدة مهتدية بالآمال فى سرعة زوال المصادر التاريخية للنزاع ، فإنها ستكون بلا دفة توجه حركتها فى العالم الذى سيأتى فى أعقاب التنوير .

إن أمريكا اليوم لا تطرق طريقا ستتبعه كل المجتمعات الأخرى ؛ وإنما هى تنأى بنفسها عن كل الثقافات « الغربية » الأخرى فى تطرف تجربتها فى الهندسة الاجتماعية للسوق الحرة ، وفى كثافة الحركات الأصولية التى تبتعثها تلك التجربة .

---

(٢) هنرى كيسنجر ، , **Diplomacy** ، نيويورك : سيمون آند شوستر ، ١٩٩٤ ، الصفحة ٨١١ .

وكما هى الحال فى البلدان الأخرى، فإن الحركات الأصولية تعدّ استجابة من المجتمع الأمريكى لما يقع فيه من قصور نتيجة لنظام اقتصادى يتسم بحداثة راديكالية.

سطوة التيار المحافظ الجديد فى أمريكا

لم يكن هناك منذ الثمانينيات أىُّ تحدٍّ جدّى فى الولايات المتحدة للفلسفة الاقتصادية للسوق الحرة. وكانت تلك هى الفترة التى حققت فيها النزعة الأرثوذكسية للسوق الحرة سطوتها على الثقافة العامة الأمريكية. وتحصنت تلك النزعة بأحداث عام ١٩٨٩، عندما سقط سور برلين ودخل النظام السوفييتى مرحلة انهياره الأخيرة.

وجاء الانهيار السوفييتى ليمنح فترة حياة جديدة للاعتقاد الأمريكى المترنح بأن الولايات المتحدة تجسد العصر الحديث مثلما لايجسده أى بلد آخر. ومُحقت بضربة واحدة الأحاديث عن «التراجع» ـ أى الأفكار التى ترى أن القوة والرَّخاء الأمريكيين آخذان فى التضاؤل. وبدا أن العالم يتقارب على أساس القيم والمؤسسات الأمريكية. ومنذ ذلك الحين غدت الحداثة والسوق الحرة والامتدادات العالمية للمؤسسات الأمريكية أمورا مترادفة من الناحية الفعلية فى العقل العام الأمريكى.

ومشروع اليوم الذى يقوم على وجود سوق عالمية واحدة هو الرسالة العالمية لأمريكا التى انتقتها سطوتها المحافظة الجديدة. وقد نجحت يوتوبية السوق فى الاستحواذ على إيمان الأمريكيين الراسخ بأنهم ينتمون إلى بلد فريد، هو النموذج لحضارة عالمية، الذى بات من أقدار جميع المجتمعات أن تحاكيه.

وفى وقت سابق من هذا القرن، وجد التراث الإيمانى الأمريكى تعبيرا نبيلاً وكريما عنه فى ليبرالية روزفلت التى ساعدت على هزيمة النازية فى أوروبا. والآن حلّت السوق الحرة محل ذلك التراث الليبرالى الأمريكى، بل وقطعت شوطا بعيدا على طريق ترسيخ نفسها باعتبارها الدين المدنى الأمريكى غير الرسمى.

إن سطوة السوق الحرة فى الخطاب الأمريكى الحديث هى ظاهرة تسترعي الانتباه، إذ إنها أفقدت الليبرالية شرعيتها فى الثقافة العامة الأمريكية، حتى أصبح النظر إلى المرء على أنه ليبرالى أمرا يحسب عليه. والرأى الليبرالى فى الولايات المحدة اليوم هو صوت أقلية محاصرة. وغدا الليبراليون الأمريكيون مهمشين نتيجة لإستراتيجية محافظة جعلت الليبرالية تمثل نزعة أرثوذكسية مطوَّقة.

ومع ذلك فالليبرالية ليست سائدة فى الولايات المتحدة ، فقط من منظور أنه لم يعد هناك وجود لفلسفة محافظة حقّا . والاعتذارات البليغة عن عدم الكمال فى كتابات **سنتيانا وليبمان** ، وكتابات **مينكين وثوچلين** (*) ، لم تعد أكثر من ذكريات تاريخية فى الوقت الذى يصبح فيه المحافظون مبشرين صاخبين بالرأسمالية العالمية . واليوم باتت النزعة المحافظة الأمريكية نوعا شاذّا ومتعصبًا من أيديولوچية التنوير ـ أى ليبرالية القرن التاسع عشر .

والإستراتيچية التى وضعها اليمين لتحقيق الهيمنة على الفكر الأمريكى خلال الثمانينات لم تكن إستراتيچية معقدة . وقد كان هدفها المطابقة بين المؤسسات الأمريكية والسوق الحرة . ولكن تاريخ الولايات المتحدة من الصعب أن يكفل ترادفًا جسورًا كهذا . فعلى غرار إنجلترا ، أخذت الولايات المتحدة بنموذج مبكر من سياسة « دعه يعمل » فى حياتها الاقتصادية المحلية فى أثناء القرن التاسع عشر . **ولكن السوق الحرة الأمريكية على خلاف نموذجها البريطانى ، أحيطت بحماية جمركية ، ودُعِمت ـ حتى نهاية الحرب الأهلية ـ بالرق .**

ولم تكن الحكومة الأمريكية تتقيد فى أى وقت بقاعدة عدم التدخل فى الحياة الاقتصادية . فقد أرسيت أسس الرخاء الأمريكى خلف أسوار الحماية الجمركية العالية . وكان للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات دور فعال فى بناء خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة . وتم فتح الغرب بترسانة من أشكال الدعم الحكومى . وخارج المجال الاقتصادى ، كانت الحكومة الأمريكية أكثر من أى بلد غربى آخر انتهاكا للحرية الشخصية توخيا للفضيلة . مثال ذلك أنه

(*) هؤلاء جميعا مفكرون ليبراليون .

ـ چورچ سنتيانا : (١٨٦٣ ـ ١٩٥٢) ، فيلسوف وكاتب وشاعر أمريكى . ولد فى مدريد ، وتعلم فى جامعة هارڤارد ، ثم عاد إلى أوروپا . حارب الشعائر واهتم بروح الدين . وهو طبيعى فى فلسفته ، يرى كل شىء جزءا من الطبيعة ، ولاشىء خارجها ، من أهم أعماله كتاب « حياة العقل » .

ـ والتر ليبمان : (١٨٨٩ ـ . .) كاتب مقالات ومحرر أمريكى . تطور تفكيره من الاشتراكية إلى المحافظة . المحرر الرئيسى فى جريدة نيويورك هيرالد تريبيون .

ـ هنرى لويس مينكين : (١٨٨٠ ـ ١٩٥٦) ، مؤلف وصحفى وناقد . شارك فى تحرير عدد من الصحف والمجلات الأمريكية . كان أحد اثنين قاما بتأسيس مجلة أمريكا ميركورى فى عام ١٩٢٤ ـ المترجم

ليست هناك دولة غربية أخرى حاولت حظر صنع الخمور ونقلها وبيعها [*] . ولذلك فإن تصوير الولايات المتحدة على أنها بلد يتميز بتاريخ حكومة الحد الأدنى، إنما هو أمر يتطلب قدرا كبيرا من المناورة والخيال .

ومع ذلك فإن الرأسمالية غير المقيدة التى عرفتها الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى كانت تحاول التدليل على شرعيتها ببعث الروح فى الفلسفة الاقتصادية الذى أساسها مبدأ « دعه يعمل » وتدخل حكومى فى أضيق الحدود . وكانت الأفكار التى من هذا القبيل تستخدم عادة لمهاجمة المصلحين التقدميين من جيل لاحق **والذين يدعون إلى تصفية الترستات** [**]، وللدفاع عن الاحتكارات الكثيرة التى وطدت أقدامها فى القرن التاسع عشر باعتبارها النتيجة الطبيعية للرأسمالية غير المقيدة . ووجود عصر ذهبى أمريكى لمبدأ «دعه يعمل » لايعدو أن يكون خرافة تاريخية ، ولكن استخدامه باعتباره من وسائل مساندة السوق الحرة الأمريكية اليوم له سوابق تاريخية كثيرة .

ومما يدخل فى الأساطير الأمريكية أن الدستور يجسد مبادئ لايحدها زمان وذات حجية على نطاق العالم . وفى هذه الميثولوچيا (علم الأساطير) لا تعد الولايات المتحدة نظاما خاصا نشأ فى ظروف محددة ، وسينقضى فى وقت ما ، بل هى تجسيد لحقائق عامة يضمن التاريخ مستقبلها .

وفى فكر الجناح اليمينى الذى فرض سطوته فى الولايات المتحدة على امتداد العقدين الماضيين، [٣] اندمج فى كيان واحد كل من المبادئ العامة للمؤسسين ، والزعم بأن أمريكا هى الحداثة التى ينبغى أن تحتذى ، ومؤسسات السوق الحرة ، ونتيجة لذلك كان انتشار السوق الحرة يجرى تصويره على أنه الحد القاطع للحداثة ، وجزء لا يتجزأ من اتساع نطاق القيم الأمريكية .

(*) **Prohibition** : يمكن للدولة ، حتى فى النظم الرأسمالية ، أن تحظر صنع أو نقل أو بيع بضائع تراها ضارة نفسيًا أو بدنياً ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك صدور قانون بهذا المعنى فى الولايات المتحدة بالنسبة للخمور فى الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٣ ـ المترجم .

(**) **Trust busters** : الذين كانوا يسعون فى الولايات المتحدة إلى تصفية الترستات من خلال «قوانين مكافحة الاحتكار » التى أصدرتها الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة للحيلولة دون تكوين الترستات ، والتى كان أولها « قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار » لعام ١٨٩٠ ـ المترجم .

(٣) من أجل الاطلاع على دراسة موثوق بها للسطوة الأمريكية المحافظة ، انظر ، جودفرى هودجسون، **The World Turned , Right Side up : A History of the Conservative Ascendancy in America** ، بوسطن ونيويورك : هوتون ميفلين ، ١٩٩٦ .

وإذا كانت سلطة المؤسسات الأمريكية عالمية ، وكانت السوق الحرة هى فى القلب منها ، فإن انتشار السوق الحرة الأمريكية يجب أن يكون عالميا . فهذه الأسواق لا ينظر إليها على أنها مجرد أسلوب محلى واحد لتنظيم اقتصاد سوقى ، بما فيه من مزيج خاص من الميزات والعيوب ، بل تفهم على أنها ما تمليه الحرية البشرية فى كل مكان .

وفى هذا الطرح الذى يقدمه الجناح اليمينى « للعقيدة الأمريكية » ،تم بهدوء إدخال انقلاب سوريالى (فوق واقعى) فى التاريخ . فالعقيدة الجامدة القائلة بأن الأسواق الحرة هى أكثر الوسائل فعالية لخلق الثروة، لا تتلاقى من الناحية الفعلية مع الرأسماليات القائمة فى العالم فى أى نقطة . ذلك أنه فى الاقتصادات الحديثة النشأة الأكثر نجاحا فى العالم، لم يكن التحديث يعنى الأخذ بالطراز الأمريكى للأسواق الحرة ، وإنما كان يعنى تدخل الدولة المستمر على نطاق واسع .

وبالنسبة لغالبية البلدان المصنعة حديثا التى حققت أكبر قدر من النجاح ـ سنغافورة وماليزيا وتايوان واليابان ، والصين الآن ـ سيكون الأخذ بالأسواق الحرة تكرارا لمرحلة من التطور وصلت إليها الولايات المتحدة فى المراحل الأولى من التحديث . كما أن أخذ هذه البلدان الآسيوية بالأسواق الحرة سيكون ارتدادا عن عالم المرحلة المتأخرة من العصر الحديث . وواقع الأمر أنه ليس بينها بلد واحد حاول أن يحاكى السوق الحرة الأمريكية ، ولن يفعل أىٌّ منها .

إن أيديولوجية السوق الحرة التى تدعو إليها أمريكا فى الوقت الحالى ليست أداة للتحديث ـ إلا بطريقة ملتوية ومتناقضة فى الولايات المتحدة نفسها . فهى من بقايا عصر التنوير فى القرن السابع عشر ، كما أنها تنتمى إلى عالم چون لوك(*) ، لا إلى عالمنا . وتأكيدها لحقوق الإنسان الشاملة التى ترجع جذورها إلى الدين المسيحى ، وتمسكها بأن أساليب الحياة الأمريكية إنما هى تصوير عملى للقانون الطبيعى ، ونظامها القائم على الحكومة المحدودة والملكية الخاصة ــ كل هذا الورع الأطلسى يخفى العالم التعددى الذى يتعين على الولايات المتحدة أن تعيش فيه .

كذلك لا تتفق هذه النظرة العالمية العتيقة مع التهجين الخلاق للأعراق فى الحياة الأمريكية . كما أن فكر السوق الحرة ، شأنه شأن جانب كبير من الخطاب الأمريكى المعاصر ، يجسد ميراثا ثقافيا يتعارض مع أشد القوى تأثيرا وأكثرها ابتكاراً فى عالم اليوم .

(*) چون لوك : (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) ، مؤسس النزعة التجريبية البريطانية . وكان يرى أن الدولة تقوم على عقد اجتماعى يضمن للمواطنين الحقوق والحريات . وهو صاحب فكرة الضوابط والموازنات التى أخذ بها الدستور الأمريكى فيما بعد . وقد استند إلى أفكاره جانب كبير من الأفكار التحررية فى القرن الثامن عشر ـ المترجم .

وسيكون من الخطأ قبول الفلسفة الاقتصادية الأمريكية للسوق الحرة على أساس قيمتها الظاهرية ، وتفسير تأثيرها بأنه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء . ففى الممارسة نجد أن هندسة السوق الحرة فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين تبعد كثيرا عن التوق إلى الماضى ، وإنما هى عمل دال على قوة المرحلة العالية للحداثة . فتحرير الأسواق ليس مشروعا محافظا ، بل هو برنامج لثورة مضادة ثقافية . وفى الولايات المتحدة ، كما فى غيرها ، ليست الأصولية عودة إلى التراث ، وإنما هى استفحال للحداثة .

وقد تطلبت إعادة تشكيل المجتمع الأمريكى ليتلاءم مع حتميات الأسواق الحرة استخدام سلطة الشركات والحكومة الفيدرالية لتحقيق مستويات من التفاوت الاقتصادى لم تعرف منذ عشرينيات هذا القرن ، وتتجاوز كثيرا تلك الموجودة فى أى مجتمع صناعى متقدم آخر اليوم . وانطوى ذلك على تجربة فى إيداع جموع غفيرة من المواطنين فى السجون مصحوبة بانسحاب النخبة إلى جماعات مغلقة محاطة بالأسوار ، مما جعل الولايات المتحدة دولة أشد انقساما بكثير من الوضع القائم فى دول أمريكية لاتينية ، مثل الأرجنتين وشيلى . واضطرت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسات للمساعدة الاجتماعية لحماية قيم الأسرة التى كانت قوى السوق قد دمرتها بالفعل . وترادف ذلك مع حرب صليبية ضد « النسبية » و«التعددية الثقافية » ـ وهما عدوّان أسىء تعريفهما بحيث أصبح ممكنا ، لأغراض عملية ، ربطهما بالحياة كما يعيشها معظم الأمريكيين اليوم .

وليس هذا برنامجا للديمومة الثقافية أو المؤسسية فى الولايات المتحدة . وكما اعترف أشد المدافعين عنه صراحة ، فإنه بمثابة إستراتيجية طويلة الأمد لحرب أهلية ثقافية . وفى الممارسة كان معناه انقطاعا عن الرأسمالية الليبرالية التى أنتجت تفوق أمريكا الاقتصادى فيما بعد الحرب .

إن النتيجة المترتبة على ترنح أمريكا نحو اليمين هى حتى الآن موضع شك . ففى الولايات المتحدة ، كما فى كل مكان آخر ، تؤدى الأسواق الحرة إلى حركات اجتماعية وسياسية مضادة قوية . وتعد المخاطرة الاقتصادية المزمنة التى تفرضها على غالبية السكان تربة خصبة لنشاط **السياسين الشعبيين**(*) . وفى ظل سياسات انعدام الأمن، فإن الميزات

(*) أعضاء حزب سياسى قام فى الولايات المتحدة فى الفترة ١٨٩١ ـ ١٩٠٤ ، تحت اسم « الحزب الشعبى » Populist Party ، أو « حزب الشعب » People's Party ، وكان هذا الحزب يدعو إلى حرية سك العملة الذهبية والفضية ؛ والملكية العامة للمرافق الأساسية ؛ وفرض ضريبة على الدخل ؛ وتأييد العمال ؛ ودعم الزراعة ، إلخ ـ المترجم .

لاتذهب بصورة عادية إلى الساسة الذين يعتنقون برنامجا للتحرر من الضوابط وتقليص الحكومة .

والمصير الذى انتهى إليه متهوِّس ديماجوجى يمينى ، مثل **نيوت جنجريش**(*) ، عندما سقط بسرعة من الصدارة السياسية إلى هامشية مزرية ، إنما يؤيد ما قاله سياسى من أنصار الرئيس السابق ريجان ، هو دافيد ستوكمان ، من أن « **ثورة ريجان التى أُجهضت قد أثبتت أن الناخبين الأمريكيين يريدون اشتراكية ديمقراطية معتدلة لحمايتهم من شطط الرأسمالية** »(٤) .

وقد تبين أنه لم تكن هناك مبالغة فيما زعمه النشطاء الريجانيون من أنهم حرّكوا ثورة فى الولايات المتحدة ؛ إذ لم يعد فى الوسع الربط بين اليمين الأمريكي وسياسات الديمومة المؤسسية والترابط الاجتماعى . فسياساتهم ليست سياسات متقلبين لايثبتون على مبدأ أو دعاة إصلاح هنا أو هناك ، وإنما سياسات من يرغبون فى إصلاح جذرى وتتطلب أهدافهم هندسة اجتماعية واسعة النطاق ، وليس مجرد إبداء الاحترام للميراث التاريخى . ورطانتهم المنمقة ليست مصوَّبة نحو الأخذ بالتحوط أو الحذر من عدم الكمال ، وإنما هى تمجيد صاخب للتكنولوچيا ، ونسبة كل الشرور الاجتماعية إلى الحكومة ، والتأكيد الشديد على أن هذه الشرور هى مشكلات تستطيع قوى السوق إيجاد حلول لها .

وفى الثمانينيات تم فى الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض البلدان الأخرى إحياء فلسفة عفا عليها الزمن ، من أجل إضفاء قدر من العقلانية على التمزقات الكبيرة فى السياسة والمجتمع التى كانت أهداف اليمين تمليها فى ذلك الحين . ويعد ذلك مؤشرا على التحول فى الخطاب القائل بأن الأهداف والإستراتيچيات التى يمليها لم تكن محافظة ، وإنما هى عقيدة ليبرالية قديمة .

(*) **Newt Gingrich** سياسى أمريكى يمينى متهوس . كان زعيما للأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ . وكان يعلق آمالا كبيرة على نتائج الانتخابات المحلية وانتخابات حكام الولايات التي أجريت فى صيف العام الماضى ، فلربما عززت كثيرا موقف الحزب الجمهورى ومكنته من الفوز فى الانتخابات الرئاسية القادمة التى كان يزمع الترشيح فيها . ولكن هذه النتائج جاءت مخيبة جدا لآماله بعد الأداء السيىء للحزب الجمهورى فيها ، فأعلن استقالته من مناصبه السياسية واعتزال الحياة السياسية . المترجم

(٤) دافيد ستوكمان ، **The Triumph of Politics : The Crisis in American Government and How it Affects the World** ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٤٢٢ .

ورونالد ريجان شخصيا لم يكن ليبراليا من أى نوع ، بل لعله لم يكن حتى يقصد الثورة المضادة الاقتصادية التى حدثت بالفعل . **فالاقتصاد السياسى للريجانية لم يكن بوجه خاص ذا توجه نحو السوق الحرة ، وإنما كان نوعا من الكينزية الحمائية يقوده جموح عسكرى . فقد تحملت الميزانية عجزا شديدا من أجل تمويل الاقتطاعات الضريبية والنفقات العسكرية . ولقى جانب كبير من الصناعات الأمريكية حماية متزايدة عن طريق الدعم والرسوم الجمركية . ولم تكن هناك صلة كبيرة ، إن وجدت صلة أصلا ، بين سياسات ريجان المالية والتجارية وبين نظام الميزانية المتوازنة والتجارة الحرة الذى حاولت حكومات « اليمين الجديد » إدخاله فى بريطانيا ونيوزيلندا . وباستثناء السياسات الضريبية وسياسات التحرر من الضوابط ، فإن النتائج التى ترتبت على رئاسة ريجان ربما تكون أكثر دلالة مما فعله فى أثناء رئاسته .**

وقد كان الأثر الرئيسى غير المباشر لرئاسة ريجان هو التغاضى عن عدم المساواة فى المجال الاقتصادى فى الولايات المتحدة ، وإنتاج ثقافة لدوائر الأعمال يمكن فيها تجاهل التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية دون عناء ضمير . وكما قال جودفرى هودجسون : **« إن ثبات الدخول على حالها فى الولايات المتحدة ، وتفاقم عدم المساواة ، هما من الناحية الجوهرية النتيجتان الأساسيتان لتصرفات وإدارة الشركات ، سواء بصورة مباشرة داخل الشركات الصناعية ، أو بصورة غير مباشرة كحصيلة للموجات الفكرية السائدة فى القطاع المالى . وأدى التحرر من الضوابط السياسية إلى إطلاق يد المديرين ، كما ساد مناخ سياسى شجعهم على تقليل الاهتمام بالاعتبارات غير الاقتصادية . وفرضت دوائر الأعمال مزيدا من عدم المساواة ، وكان للعقيدة السياسية دور فى إيجاد المسوّغ لهذا الوضع »** (٥) .

إن حرية المسئولين التنفيذين فى الشركات فى ظل اقتصاد متحرر من الضوابط ـ مثل الحق فى الاستخدام والفصل ، والحق فى **تصغير حجم المنشأة** (*) أو **تأجيل السداد** (**) ، والحق فى **بيع أو شراء الأسهم بشروط محددة** (***) ، وفى أن يكافئوا أنفسهم بمنح سخية ـ لم يكن ينظر إليها على أنها مزايا خاصة تمنح فى ظل نوع محدد من الرأسمالية ، بل على أنها ممارسة لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف . فقد أصبحت الرأسمالية الأمريكية

---

(٥) هودجسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٣ .

(*) **Downsizing** : تصغير حجم منشأة ما ، عن طريق تخفيض عدد المستخدمين فيها مثلا ، من أجل جعلها أكثر ربحية ـ المترجم .

(**) **Delaying** : إرجاء شركة ما سداد فواتيرها بعض الوقت ـ المترجم .

(***) **Share options** : الحرية التى تمنح لمسئول تنفيذى بالشركة لبيع أو شراء أسهم بسعر معين فى فترة ما من المستقبل ـ المترجم .

مرادفة لحرية اتخاذ الإجراءات ، كما أصبح هيكل السوق الحرة الأمريكية متطابقا مع هيكل حقوق الإنسان . **فمن يتجاسر على إدانة مظاهر عدم المساواة والتحلل الاجتماعى الآخذة فى الازدهار والتى تولدها الأسواق الحرة، عندما لا تعنى هذه الأسواق ما هو أكثر من الحق فى الحرية الفردية فى المجال الاقتصادى ؟**

والأسس الفلسفية لهذه الحقوق أسس واهية وتعوزها المتانة . وليست هناك نظرية يوثق بها فى القول بأن هذه الحريات الخاصة للرأسمالية المتحررة من الضوابط لها مكانة الحقوق العامة . فالمفاهيم الأكثر قبولا للحقوق لاتستند إلى مُثل القرن السابع عشر المتعلقة بالملكية ، بل تستند إلى الأفكار الحديثة المتعلقة بالاستقلال الذاتى . وحتى هذه ليست قابلة للتطبيق بصفة عامة ، وإنما هى تعكس فقط خبرة تلك الثقافات وأولئك الأفراد الذين يَعُدّون ممارسة الاختيار الشخصى أكثر أهمية من الترابط الاجتماعى ، أو السيطرة على المخاطر الاقتصادية ، أو أىّ خير جماعى آخر .

والحقيقة أن الحقوق لم تكن أبدا هى المحتوى الأساسى للنظريات الأخلاقية أو السياسية ــ أو للممارسة العملية ؛ وإنما هى استنتاجات ، محصلات نهائية ، لسلاسل طويلة من الاستدلال المنطقى من افتراضات مقبولة بوجه عام ، فليست للحقوق سلطة أو مضمون فى حالة عدم وجود حياة أخلاقية مشتركة . إنها اتفاقيات لا تعيش إلا إذا كانت تعبر عن توافق معنوى . وعندما يكون الاختلاف الأخلاقى عميقا وواسعا فإن الرجوع إلى الحقوق لن يستطيع إيجاد حل له . وهو فى الواقع يمكن أن يجعل ذلك النزاع مستعصيا بدرجة تنطوي على الخطر .

إن النظر إلى الحقوق لتكون حَكَماً فى النزاعات العميقة ـ بدلا من السعى إلى تخفيفها عن طريق المهادنات السياسية ـ إنما هو وصفة لنشوب حرب أهلية محدودة الكثافة . وقد تفاقم النزاع بين الأوروبيين بشأن مسألة الإجهاض بسبب سيادة ثقافة ذات طابع قانونى تدعو إلى وجود حقوق غير قابلة للتفاوض بحيث ينفجر النزاع فى حرب من هذا القبيل . وهو نزاع لا يمكن الآن عرضه للتحكيم أو التوصل إلى حل له . ولايمكن لثقافة الحقوق غير المشروطة إلا أن تعجل بسير الولايات المتحدة نحو أوضاع يتعذر التحكم فيها .

وتتسم المطالبات بالحقوق فى النظريات المعاصرة بالشطط والجموح ، ولكنها معدة جيدا بحيث تؤدى إلى إغلاق الحوار السياسى . [٦] وقد استخدمت سلطة الحقوق فى

---

(٦) لقد قمت بدراسة للتمسك الليبرالى الأمريكى بالنص القانونى، فى صورتيه اليسارية واليمينية ، =

الولايات المتحدة ، على النحو الذى أعادت السطوة المحافظة الجديدة تشكيلها به ، لتكون درعًا يحمى تحركات السوق الحرة من التفحص الدقيق من جانب الجمهور ومن التحدى السياسى . كما استخدمت أيديولوچية للحقوق لإضفاء الشرعية على وريث جديد للرأسمالية الليبرالية الأمريكية .

إن رئاسة ريجان ، لدى صياغتها لثقافة عامة لم يعد ممكنا فى إطارها التمييز بين حتميات السوق الحرة ومصالح الشركات ومطالب الحرية البشرية ، كانت قد وضعت جدول أعمال لا لچورچ بوش وحده ، وإنما لكلينتون أيضا .

وقد رسم خطٌّ يؤكد نهاية العصر الليبرالى فى الحكومة الأمريكية عندما وضع الرئيس كلينتون فى أغسطس عام ١٩٩٦ «**قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية**»(*) . فعندما جرّد كلينتون الحكومة الفيدرالية من معظم مسئولياتها فيما تعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية كان قد عكَس اتجاه أهم إصلاح جوهرى أدخله روزڤلت . وفى المناخ السياسى الذى خلقته الهيمنة المحافظة الجديدة، ربما كان الخيار الوحيد أمام كلينتون أن يفعل مافعل كى يتفادى أسوأ تجاوزات الجناح اليمينى فى الحزب الجمهورى عن طريق تنفيذ تلك الإجراءات التى تحظى بتأييد الناخبين .

وكان فرويد يعتقد أن الحضارة تستلزم نوعا من المقايضة يتنازل فيها الناس عن قدرتهم على تحقيق ذواتهم مقابل الأمن . وكان يرى أن السياسة هى الممارسة الرشيدة للقمع الذى تقضيه هذه المقايضة حتما . ورؤية التنويريين هذه لاتتفق مع الممارسات السياسية الأمريكية فى الجزء الأخير من القرن العشرين . فهناك أمريكيون كثيرون على استعداد لمقايضة الأمن بالسعى إلى السعادة ، ولكنهم غالبا ما يحجمون عن الاعتراف بالمبادلة التى يقدمون عليها .

= فى، **Enlightenment's Wake Ch.1 : Politics and Culture at the Close of the Modern Age** ، لندن ، روتلدج ، ١٩٩٥ ؛ وكذلك **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٧٧ ، الفصل الثانى .

(*) **Welfare Reform Act** : وقع الرئيس بيل كلينتون فى صيف عام ١٩٩٦ تشريعا خاصا باصلاح الرعاية الاجتماعية ، يخول لكل ولاية سلطة وضع برنامج خاص بها للرعاية الاجتماعية . والتشريع يسعى إلى مساعدة العجزة وأطفالهم ، وتوفير فرص العمل لمن لا عمل له ، وتزويد العاطلين بالمهارات التى تمكنهم من الحصول على وظائف . أما المشروع الجمهورى المضاد فلا يتضمن أى تدريب أو أية خدمات لرعاية الطفولة . وكان من المقرر أن يعود مجلس الشيوخ إلى مناقشة تشريع كلينتون ، ولكن الصورة الجديدة التى ستناقش لاتقل سوءًا عن الصورة التى سبق لكلينتون الاعتراض عليها فى يناير من ذلك العام ـ المترجم .

ومن مهام الزعيم السياسى أن يخفى الاختيارات التى قام بها مجتمعه بالفعل . وكان ذلك فى حالة كلينتون هو إعطاء الانطباع الكاذب بأن المجتمع الذى يكون الاختيار الفردى فيه هو القيمة المؤكدة، يمكن أن يلبى الحاجة البشرية إلى الاستقرار . وقد فعل كلينتون ذلك عن طريق التواطؤ مع عادة الأمريكيين فى الحفاظ على الخداع الذاتى الذى مؤداه أن سياسة الأمن والنظام يمكن أن تكون بديلا عن المؤسسات الاجتماعية التى دمرتها السوق الحرة . وعندما يتصرف كلينتون كعراف سياسى يمكن التعبير من خلاله عن متناقضات ثقافية من غير أن يدرك الآخرون ذلك ، أو يجدوا حلاً له ، فقد يثبت أن بيل كلينتون هو الطراز الذى ينبغى السير على منواله فى حسن إدارة شئون الدولة فيما بعد الحداثة .

وعلى غرار أيديولوچيات التنوير الأخرى ، فإن يوتوپية الأسواق تدفع أتباعها إلى التنكر بصلف لدروس التاريخ . فهم لايكلون عن القول بأن للأفكار نتائجها ، ولكنهم لم يلاحظوا أن تلك النتائج نادرا ما تكون هى النتائج المتوقعة أو المرجوة ، وأنها لا تكون أبدا تلك النتائج وحدها . وكان من آثار هندسة السوق الحرة الأمريكية فى الثمانينيات حدوث انعدام جديد للأمن الاقتصادى بين أفراد الطبقات الوسطى الأمريكية .

الصورة الجديدة لانعدام الأمن الاقتصادى الأمريكى

من المفارقات أن يعتقد أحد أن أمريكا فى أواخر القرن العشرين تمثل ثقافة الرضا والارتياح . فأمريكا اليوم ليست مجتمعا توجد فيه أغلبية موسرة تنظر بشىء من العطف إلى طبقة دنيا واقعة فى براثن الفقر والتهميش بلا أمل فى الفكاك منهما، وإنما هى مجتمع ينتشر القلق بين أغلبيته . وبالنسبة لمعظم الأمريكيين أصبح بساط الأمن الذى يعيشون فوقه الآن أضيق كثيرا مما كان عليه فى أى وقت منذ الثلاثينيات .

ومن الواضح أن هذا القلق ليس تأثيرا عارضا للركود الاقتصادى ، بل هو على النقيض من ذلك تماما . ففى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كان الاقتصاد الأمريكى فى توسع مستمر تقريبا ، وكانت الإنتاجية والثروة القومية تزدادان باطراد . كما أن إعادة هيكلة الصناعة الأمريكية مكنتها من أن تستعيد أسواقا كان يظن ذات يوم أنها فقدتها إلى الأبد لصالح اليابان . ومثلما حدث فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الثيكتورية ، فإن تحرير الأسواق فى نهاية القرن العشرين أدى إلى أن تحقق أمريكا ازدهارًا اقتصاديًا مثيرًا للإعجاب ـ وغير قابل للتكرار .

وفى الوقت نفسه تجمدت دخول معظم الأمريكيين . وحتى بالنسبة لمن زاد دخلهم ، فإن المخاطر الاقتصادية الشخصية تفاقمت بصورة ملحوظة . ويشفق معظم الأمريكيين من حدوث اضطراب اقتصادى فى منتصف عمرهم يخشون ألا يكون باستطاعتهم الشفاء منه . وليس هناك غير القليلين ممن يتوقعون الآن أنه سيكون لهم عمل دائم طوال الحياة . بل إن الكثيرين يتوقعون ـ وليس بغير سبب ـ أن ينقص دخلهم فى المستقبل . وليست هذه بظروف تسمح بازدهار ثقافة الرضا والارتياح .

ووفقا لما كتبه جون كينيث جالبريث فى عام ١٩٩٣ ، فإن « الجديد فيما يسمى الاقتصادات الرأسمالية ـ وتلك نقطة جوهرية ـ هو أن الارتياح المحدود والعقيدة الناتجة عنه هما الآن موقف الكثيرين من السكان ، وليس موقف مجرد عدد قليل منهم . وتلك مشاعر تتحرك تحت الغطاء القومى للديمقراطية ، ولو أنها ديمقراطية ليست لجميع المواطنين ، وإنما ديمقراطية من يذهبون بالفعل إلى صناديق الانتخاب ، للدفاع عن مزاياهم الاجتماعية والاقتصادية . وتكون النتيجة هى وجود حكومة لاتتوافق مع الواقع ولا مع الاحتياجات العامة ، بل مع معتقدات من يشعرون بالرضا والارتياح ، وهم الآن أغلبية من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات » (٧) . وقد يكون هذا تصويرا دقيقا للولايات المتحدة خلال رئاسة ريجان ، ولكنه ليس وصفا لها فى أواخر التسعينيات .

ذلك أن أمريكا لم تعد مجتمعًا بورچوازيا ، بل أصبحت مجتمعا منقسما على نفسه ، توجد فيه أغلبية قلقة واقعة بين طبقة دنيا لا أمل لديها ، وطبقة عليا تنكر أن عليها أي التزامات مدنية . وفى الولايات المحدة اليوم حدث تباعد بين الاقتصاد السياسى للسوق الحرة والاقتصاد الأخلاقى للحضارة البورچوازية ـ والأرجح أن يكون تباعدا دائما .

إن عملية « إضفاء الطابع البورچوازى » ، التى كانت الموضوع لكتب مدرسية فى علم الاجتماع لا حصر لها وغير مستلفتة للانتباه ، قد انعكس مسارها . وقد تنبأت تلك النظرية باندماج الفئات العاملة فى المدى الطويل فى الطبقات الوسطى . وأيدتها فى ذلك الاتجاهات التى ظهرت فى غالبية البلدان الغربية المتقدمة على امتداد جيل كامل بعد الحرب العالمية الثانية . وكان علماء الاجتماع والاقتصاد وممارسو السياسة فى جميع الأحزاب

---

(٧) ج . ك جالبريث ، The Culture of Contentment ، هارموندويرث : پنجوين ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٠

يرون أن عملية « إضفاء الطابع البورچوازى » تمثل اتجاها طويل الأمد لارجعة فيه ، وهم ليسوا مهيئين لحدوث انعكاس لهذه العملية .

والطبقات الوسطى تعيد الآن اكتشاف حالة انعدام الأمن الاقتصادى المعتمد على أصول ثابتة ، وهى الحالة التى ابتليت بها پروليتاريا القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن دخول الأمريكيين من الطبقة الوسطى ، برغم ركودها على امتداد الأعوام العشرين الماضية ، مازالت أعلى كثيرا من دخول العمال فى ذلك الحين أو الآن . ومع ذلك فانه نتيجة لتزايد اعتماد الطبقات الوسطى الأمريكية على وظائف يقل أمانها بصورة مطردة ، أصبحت هذه الطبقات أشبه بالپروليتاريا الكلاسيكية فى أوروپا القرن التاسع عشر . وهى تعانى صعوبات اقتصادية مماثلة لتلك التى تواجه العمال الذين فقدوا الدعم الوقائى الذى توفره أحكام الخدمات الاجتماعية كما تضمنه النقابات العمالية .

وثمة خطر سائد آخر هو انهيار الأسرة . فالزيادة فى المخاطر الاقتصادية المصاحبة للتحول العميق للرأسمالية فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن العشرين، حدثت فى مجتمع أصبحت الأسرة فيه أكثر هشاشة وتصدعا منها فى أى بلد آخر . ففى عام ١٩٨٧ كان متوسط عمر الزواج فى الولايات المتحدة الأمريكية سبع سنوات .(٨)

وكم عدد الأسر الأمريكية التى يتناول أفرادها طعامهم معا كما تفعل الأسر المألوفة؟ وكم عدد الأبناء الذين يعيشون فى نفس المجاورات السكنية أو المدن التى يعيش فيها آباؤهم ؟ وإذا تعرض أحد الأمريكيين للتعطل عن العمل ، فهل يستطيع أن يجد مساندة من أسرة ممتدة على نحو مايجده الإسپانى أو الإيطالى فى الدول الأوروپية ؟ إن الأسرة الأمريكية أكثر تصدعا من أي أسرة فى البلدان الأوروپية ، بما فى ذلك روسيا ، حيث ظلت الأسرة الممتدة قائمة على امتداد سبعين عاما من الشيوعية .

ومن أسباب ضعف الأسرة فى الولايات المتحدة تلك المستويات المرتفعة ـ بصورة غير مألوفة ـ للحراك المطلوبة من العمال . فأسواق العمل المتحررة من الضوابط تفرض حتمية التنقل عبر خريطة الولايات المتحدة بدرجة تتجاوز كثيرا الوضع القائم فى أى بلد أوروپى . وفى المملكة المتحدة ـ وهى مجتمع أقل استقرارا من أى مجتمع آخر فى غالبية المجتمعات الأوروپية ـ يكون احتمال انتقال العمال إلى منطقة مختلفة داخل البلد أقل

---

(٨) **Stastistical Abstract of the United States, 1991** ، واشنطن ، الجدولان ١٢٩ و ١٣٣ ، الصفحتان٨٧ و ٨٨ .

بمقدار ٢٥ مرة عن مثيله بين العمال الأمريكيين .[٩] وبصفة خاصة عندما تملى الضرورة الاقتصادية أن يكون للأسرة دخلان ، مثلما كانت الحال فى الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين الماضية ، فإن حتميات سوق العمل ربما تدفع الشريكين ـ وكثيرا ما تفعل ذلك ـ فى اتجاهين يصعب التوفيق بينهما . ولكن هذا لا يعدو أن يكون شكلا واحدا من أشكال تصرف اقتصاد أعيدت صياغته كاقتصاد للسوق الحرة . وهذا الافتقاد المفروض للالتزام بمكان معين إنما يعمل أيضا ضد وجود مجاورات سكنية مستقرة .

وعلى الرغم من المطالب الأصعب كثيرا التى تفرضها سوق العمل المتحررة من الضوابط على عمالها ، وعلى الرغم من الأعباء النفسية والاجتماعية التى تتحملها الأسر والمجاورات السكنية ، فإن سجل التوظف الأفضل الذى تدعيه تلك الأسواق كثيرا مايكون مبالغا فيه . واستنادا إلى إحدى الدراسات فإنه يوجد قصور فى استخدام قدرات مايقرب من ١٠ فى المائة من قوة العمل (حوالى ١٣,٥ مليون فرد) . وهذا الرقم يتضمن ٤,٥ مليون فرد يعملون بعض الوقت ، ويرغبون فى العمل كل الوقت ، كما يتضمن العمال الذين لم يوفقوا فى العثور على وظيفة دائمة خلال الشهور الاثنى عشر السابقة . ووفقا لتقديرات « مكتب العمل الأمريكى » فإن ١٢,٢ مليون عامل يشتغلون باعتبارهم عمالا مؤقتين بموجب عقود .[١٠]

وقد ذكر واحد من أبرز الاقتصاديين فى المملكة المتحدة « أن البطالة الظاهرة هى بطبيعة الحال أدنى فى الولايات المتحدة . ولكننا عندما نأخذ فى الحسبان جميع أشكال البطالة لا نجد فارقا يذكر بين أوروبا والولايات المتحدة . ففى الفترة بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٤ كانت البطالة فى فرنسا تشمل ١١ فى المائة ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٥٥ سنة ، فى مقابل ١٣ فى المائة فى المملكة المتحدة و١٤ فى المائة فى الولايات المتحدة و ١٥ فى المائة فى ألمانيا »[١١] .

فضلا عن ذلك فإن العمالة فى الولايات المتحدة زادت بالسرعة التى زادت بها ، وذلك جزئيا لأن الإنتاجية الأمريكية كانت منخفضة ـ حوالى نصف الإنتاجية فى غالبية البلدان الأوروبية . وعلى ضوء هذا التباين فى الانتاجية ليس من المستغرب أن الولايات

---

(٩) د . بوجا ، **The Rise and Fall of Regional Inequalities** ، لندن : مركز الأداء الاقتصادى ، نوفمبر عام ١٩٩٦ .

(١٠) **The State of Working America** ، واشنطن : معهد السياسة الاقتصادية ، ديسمبر عام ١٩٩٦ .

(١١) رتشارد لايارد ، " **Clues to Prosperity** " ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٧ فبراير ١٩٩٧ .

المتحدة كان باستطاعتها أن تخلق وظائف لكل وحدة من الناتج تبلغ مثلى ماتخلقه بلدان أوروبا القارية .

وأخيرا فإن كل تقديرات العمالة الأمريكية يجب أن تأخذ فى حسبانها معدل الإيداع فى السجون الأمريكية . ولو كانت السياسات العقابية فى الولايات المتحدة مشابهة لمثيلاتها المطبقة فى أى بلد غربى آخر لكان قد أضيف إلى الباحثين فيها عن عمل أكثر من مليون شخص من المودعين فى سجونها . ويبدو أنه لم يخطر لمن يريدون تصدير سوق العمل الأمريكية على نطاق العالم إلى ثقافات مختلفة جذريا، مثل بريطانيا أو ألمانيا ، أن يسألوا عما إذا كانت المستويات الشديدة الارتفاع للحراك فى سوق العمل الأمريكية ربما تكون مسئولة عن واقع أنه بينما لا يتجاوز المودعون خلف القضبان فى بريطانيا واحدا فى كل ألف من السكان ، فإنهم فى الولايات المتحدة يقتربون من واحد فى كل مائة . وما إن يؤخذ هذا السياق الأوسع فى الحسبان حتى يبدو التفوق الأمريكى فى خلق فرص العمل ضئيلا ، إن لم يكن وهميا .

وعلى ضوء هذه الخلفية تطورت هذه المرحلة الجديدة فى انعدام الأمن لدى غالبية الأمريكيين . وقد علق لوتواك على ذلك قائلا :

لما كانت صناعات بكاملها تزدهر وتسقط أسرع كثيرا من ذى قبل، ولما كانت المنشآت تتوسع وتتقلص وتندمج وتنفصل وتقلل من حجمها وتعيد هيكلة أوضاعها بسرعة غير مسبوقة، فلابد أن موظفيها فى كل المستويات ، باستثناء أعلاها، سيذهبون إلى العمل فى يوم من الأيام دون أن يعرفوا ما إذا كانوا سيظلون فى اليوم التالى يشغلون الوظيفة التى يشغلونها فى ذلك اليوم. وهذا يصدق افتراضيا على كل الموظفين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، ومن بينهم المهنيون . وهم إذ يفتقرون إلى الضمانات الرسمية التى تكفلها قوانين حماية العمال فى أوروبا أو المزايا الاجتماعية الطويلة المدى التى يحصلون عليها بعد انتهاء مدة عملهم، وإذ يفتقرون إلى الأسر التى مازال معظم البشر يعتمدون عليها لعبور الأوقات الصعبة، وإذ يفتقرون إلى المدخرات السائلة الكبيرة التى تتوافر لنظرائهم من أفراد الطبقات الوسطى فى جميع البلدان المتقدمة الأخرى، فإن معظم الأمريكيين العاملين ينبغى لهم الاعتماد كلية على وظائفهم لتحقيق الأمن الاقتصادى ـ وينبغى لذلك الآن أن يعيشوا فى ظروف انعدام مزمن وحاد للأمن . (١٢)

---

(١٢) إدوارد لوتواك ، « Turbo charged capitalism and its consequences» ، فى جريدة لندن ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢ من نوفمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٧ .

وتؤدى السوق الحرة الأمريكية ، عن طريق تأثيراتها على الأسرة ، إلى إضعاف واحدة من المؤسسات الاجتماعية التى تتجدد من خلالها حضارة رأسمالية ليبرالية ؛ كما أنها عن طريق تأثيرها على توزيع الدخول إنما تعرض للخطر أوضاع التكافؤ الاجتماعى التى كان المراقبون ، من **دى توكفيل**(*) فصاعدا ، يَعُدّونها من الإنجازات الجوهرية للولايات المتحدة .

التفاوت المتصاعد والأغلبية الأمريكية

يؤثر تدهور الدخول فى الولايات المتحدة على الأغلبية العاملة ، ولا سيما أغلبية الفقراء الذين يعملون . **والولايات المتحدة هى المجتمع المتقدم الوحيد الذى كانت الإنتاجية فيه ترتفع باطراد على امتداد العقدين الماضين ، فى حين أن دخول الأغلبية ـ ثمانية من كل عشرة ـ ظلت على حالها أو انخفضت . وزيادة كهذه فى التفاوت الاقتصادى ليس لها مثيل فى التاريخ ؛ ولم تحدث فى أى دولة ديمقراطية أخرى ، حتى فى الدولتين المتحدثتين بالإنجليزية ، بريطانيا ونيوزيلندا ، اللتين فرضت عليهما سياسات السوق الحرة بشكل منهجى فى الثمانينات . كذلك لم تحدث فى عصر السوق الحرة فى القرن التاسع عشر فى إنجلترا أو الولايات المتحدة .**

من ذلك أن متوسط الكسب الأسبوعى لثمانين فى المائة من العمال العاديين الأمريكيين ، بعد تصحيحه لاستبعاد أثر التضخم ، انخفض بنسبة ١٨ فى المائة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٥ ، من ٣١٥ دولارا فى الأسبوع إلى ٢٥٨ دولارا . وفى الوقت نفسه فإنه فيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٩ زاد الكسب السنوى الحقيقى **للمسئولين التنفيذيين الرئيسيين**(**) الأمريكيين بنسبة ١٩ فى المائة ، أو بنسبة الثلثين بعد استقطاع الضرائب .(١٣) ويلاحظ لوتواك أنه ، طبقا لبعض أفضل التقديرات المتاحة ، أصبحت القيمة الصافية لأغنى واحد فى المائة من الأسر الأمريكية والتى كانت تستأثر بـ ٣١ فى المائة

(*) **ألكسيس دى توكفيل** (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) ، سياسى ومفكر ليبرالى كان يعتقد أن الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية ستحلان فى النهاية محل المؤسسات الارستقراطية الأوروبية . ذهب إلى الولايات المحدة فى بعثة لدراسة نظم السجون هناك ، وانتهز الفرصة لدراسة المجتمع الأمريكى ، وأعد حول ذلك كتابه القيم « الديمقراطية فى أمريكا » (مجلدان ، ١٨٣٥) ـ المترجم .

(**) **Chief Executive Officer** .

١٣) مكتب إحصاءات العمل ، ٢٩ من يناير عام١٩٩٦ ؛ ل . ميشيل ج . برنشتين **The State of Working America** ، واشنطن : معهد السياسة الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

من مجموع الثروة الخاصة للأمة فى عام ١٩٨٣ ـ أكثر من ٣٦ فى المائة من ثروة الأمة فى عام ١٩٨٩ .[١٤]

وفى دراسته القيمة عن تأثير الريجانية على التفاوت فى الدخل فى الولايات المتحدة، كتب كيڤن فيليپس يقول :

فى عام ١٩٨٧ أراد الاقتصاديون فى لجنة الميزانية بالكونجرس تخطيط الترتيب الجديد لأسعار الضريبة الإجمالية الفعلية ، فأخذوا كل الضرائب الفيدرالية ـ الدخل الفردى ، التأمينات الاجتماعية ، دخل الشركات ، الضرائب غير المباشرة ـ وحسبوا التغير فى تأثيرها المجمع على مختلف فئات الدخل بعد عام ١٩٧٧ ، فتبين أن الأسر التى تلى **العشير الأعلى** (*) التى حُمِّلت عبئا غير متناسب من الزيادة فى التأمينات الاجتماعية والضرائب غير المباشرة ، وكوفئت بأقل من أي تخفيضات فى ضريبة الدخل ، كان يمكن أن تدفع أسعارا فعلية أعلى . وفى الوقت نفسه كانت أكثر الأسر ثراء تدفع أسعاراً أقل ، وذلك إلى حد كبير بسبب التخفيض الشديد المطبق على الدخل من مصادر أخرى بخلاف الأجر الثابت (المكاسب الرأسمالية ، الفائدة ، الأرباح الموزعة، والريع) .

ويخلص فيليپس إلى أن « هذه التحولات تفسر كلا من الزيادة الحادة المفاجئة فى الاستهلاك ، والتفاوت المتصاعد فى الدخل . فشريحة الخمسة فى المائة الأكثر ثراء فى أمريكا (وبوجه خاص الواحد فى المائة الأكثر ثراء) كانت هى المستفيدة الجديدة من السياسات الضريبية »[١٥] .

وقد أوجز جودفرى هودجسون الشواهد وتداعياتها إيجازا جامعا وفعالا فقال :

فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٣ . . . . انخفض دخل الستين فى المائة الدنيا من الأمريكيين بمقدار ٢ , ٣ فى المائة ، من ٩ , ٣٤ فى المائة إلى ٧ , ٣١ المائة . وقد تبدو ٣ فى المائة أو ٥ , ٣ فى المائة نسبة ضئيلة . ولكن ٣ فى المائة من الدخل القومى للولايات

---

(١٤) إدوارد لوتواك ، **The Endangered American Dream** ، نيويورك ولندن : سيمون وشوستر ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٦٣ .

(*) **Top decile** : هناك إحصائيات ترتيبية هى الربيعات **والعشيرات** والمئينات التى تقسم **المجتمع** إلى أربعة أقسام أو عشرة أقسام أو مائة قسم متساوية على الترتيب ـ المترجم .

(١٥) كيڤن فيليپس ، **The Politics of Rich and Poor . Wealth and the Electorate in the Regan Aftermath** ، نيويورك : هارپر پيرينال ، ١٩٩١ ، الصفحة ٨٢ .

ليست مبلغا يستهان به ، ذلك أننا نتكلم عن مبلغ يناهز ٢٠٠ مليار دولا جرت العادة على أن يذهب ـ مثل هذا المبلغ ـ إلى الثلاثة أخماس الأسوأ حظاً من السكان ، ولكنه يذهب الآن إلى الخمس الأفضل حظًا . . . . . وفى غضون الفترة نفسها لم تكد تطرأ زيادة على دخل الأمريكى المتوسط ، ولم يعد هذا الدخل إلى المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩٧٣ إلا فى أواخر الثمانينات .[١٦]

والركود فى دخل الأغلبية فى الرأسمالية الأمريكية ، رأسمالية « الفائز يحصل على كل شىء »[١٧] ، ليس ناتجا ثانويا للابتكارات التكنولوجية . وعند المقارنة بالاقتصادات التى لا تقل عن الاقتصاد الأمريكى تقدما من الناحية التكنولوجية ، يتبين بوضوح شديد أن هذا الركود فى الدخل إنما هو النتيجة المترتبة على السياسات العامة . واستنادا إلى تقديرات مبنية على تحريات علمية ، فإن المسئولين التنفيذين الرئيسيين الأمريكيين حققوا فى عام ١٩٩٠ كسبا يزيد على أجر العامل المتوسط بحوالى ١٥٠ مرة ، فى حين أن الرقم المقابل فى اليابان كان ١٦ وفى ألمانيا ٢١.[١٨]

وهذا التفاوت هو نتيجة للسياسات الأمريكية ، وليس نتيجة للضغوط التى تواجهها المجتمعات المتقدمة . وقد كان للتخفيضات الضريبية تأثير مباشر ، ولكن التدابير المالية كان لها أثرها أيضا على توزيع الدخل والثروة . وكما ذكر مايكل ليند ، فإن « الولايات المتحدة ، على خلاف أي دولة ديمقراطية أخرى فى العالم الأول ، كانت منذ أيام ريجان تتعامل مع الاقتراض الواسع النطاق ـ وليس مع الضرائب ـ باعتباره وسيلة دائمة بدرجة أو بأخرى لتمويل النفقات الحكومية فى وقت السلم »[١٩] . وأدت سياسة الاقتراض الواسع النطاق هذه إلى مزيد من ميل الميزان لصالح من يملكون أصولا مالية ، وفى غير صالح الأجراء العاديين .

---

(١٦) هودجسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٢ .

(١٧) انظر ، روبرت هـ . فرانك وفيليپ ج . كوك ، **The Winner - Take - All Society** ، لندن ونيويورك : ذى فرى پرس ، ١٩٥٥ .

(١٨) جريف كريستال ، **In Search of Excess : The Overcompensation of Ameri can** نيويورك: و . ونورتون ، ١٩٩١ ، الصفحات ٢٩٧ إلى ٢٩٩ .

(١٩) مايكل ليند ، **The Next American Nation : The New Nationalism and The Fourth Ameri- can Revolution** ، نيويورك ولندن : ذى فرى پرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٨٩ .

وترتب على هذه السياسات أن أصبحت الولايات المتحدة تقف وحيدة بتوزيع للدخل والثروة أكثر شبها بتوزيعهما فى الفلبين أو البرازيل منه فى أيٍّ من اقتصادات العالم الرئيسية الأخرى . وحتى فى روسيا ما بعد الشيوعية ربما تكون مستويات التفاوت أدنى من ذلك . (٢٠)

وقد أوجز المصرفى الأمريكى والمعلق المالى البارز فيليكس روهاتين العملية التى تمر بها الولايات المتحدة بقوله : « **إن ما يحدث هو تحويل هائل للثروة من العمال الأمريكيين المتمين إلى إطبقة الوسطى الأقل مهارة إلى أصحاب الأصول الرأسمالية ، وإلى أرستقراطية تكنولوجية جديدة يتوافر لها عنصر تعويض يرتبط بقيمة الأوراق المالية**»(٢١) . وفى أمريكا اليوم يجىء الأجراء فى المركز الذى يلى **من يحصلون على الكوبونات** (*) فهل كان الناخبون الأمريكيون ، الذين انتخبوا رونالد ريجان ، ثم أعادوا انتخابه ، يدركون أن نتيجة سياسته الضريبية والمالية ستفضى إلى قيام نظام فى الولايات المتحدة أساسه الريع على نمط نظم أمريكا اللاتينية ؟

إن الولايات المتحدة اليوم ليست النموذج لمجتمع « ما بعد التاريخ » الذى يتحدث عنه فرنسيس فوكوياما . بل هى تدخل فترة جديدة وصعبة فى تاريخها سيتم فيها التعبير عن العداوات القديمة بين الأعراق والطبقات بطرق لا نستطيع أن نتنبأ بها .

أكثر من مليون سجين وأكثر من ثلاثة أمثالهم تحت الرقابة أو ما شابه

إن معدلات الجريمة فى الولايات المتحدة كانت دائما أعلى منها فى غالبية البلدان الأوروبية . أما الجديد فهو لجوء الولايات المتحدة إلى سياسة إيداع مئات الآلاف فى السجون كبديل للضوابط التى تفرضها المجتمعات المحلية ، وهى الضوابط التى أضعفتها أو قضت عليها قوة السوق المتحررة من الضوابط . وفى الوقت نفسه ينسحب أثرياء

---

(٢٠) رتشارد لايارد وجون باركر ، **The Coming Russian Boom** ، نيويورك ، ذى فرى برس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٠١ : « إن التفاوت (فى روسيا ما بعد الشيوعية) ما زال أقل من مثيله فى الولايات المتحدة ، وهو قريب من مستواه فى بريطانيا » .

(٢١) فيليكس روهاتين ، « قداس على روح زعيم ديمقراطى » ، محاضرة ألقيت فى جامعة ويك فورست، ونستون ـ سالم ، نورث كارولينا ، ١٧ من مارس عام ١٩٩٥ . وأنا مدين بهذه الإشارة إلى سيمون هيد ، " **The New Ruthless Economy** " ، فى جريدة نيويورك ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢٣من فبراير عام١٩٩٦ ، الصفحة ٤٧ .

(*) **Coupon Clippers**

الأمريكيين بأعداد تتزايد باطراد من التعايش مع مواطنيهم ، ويلجئون إلى مواقع ذات أسوار وبوابات . والآن يعيش نحو ٢٨ مليون أمريكى ـ أى أكثر من ١٠ فى المائة من مجموع السكان ـ فى مساحات منعزلة بها قصور تقوم عليها حراسة خاصة . (٢٢)

وفى نهاية عام ١٩٩٤ كان هناك ما يزيد قليلا على خمسة ملايين أمريكى تحت نوع من القيد القانونى . ووفقا لأرقام وزارة العدل الأمريكية كان حوالى المليون ونصف المليون من هؤلاء مودعين فى السجون ـ سواء سجون الولايات أو السجون الفيدرالية أو السجون المحلية . ومعنى ذلك أن واحدا من كل ١٩٣ أمريكيا بالغا مودع فى السجن ، أى ٣٧٣ من كل مائة ألف أمريكى ، وذلك مقابل ١٠٣ من كل مائة ألف عند تولى رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ . كما كان هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون أمريكى تحت الاختبار أو ممن أخلى سبيلهم بشروط . (٢٣)

وفى أواخر عام ١٩٩٤ كان معدل إيداع الأمريكيين فى السجون أربعة أمثاله فى كندا، وخمسة أمثاله فى بريطانيا ، وأربعة عشر مثله فى اليابان . وكانت روسيا ما بعد الشيوعية هى البلد الوحيد الذى لديه نسبة أكبر من مواطنيه خلف القضبان . (٢٤) وفى كاليفورنيا يوجد حوالى ١٥٠ ألف شخص فى السجون . ويبلغ المودعون فى سجون كاليفورنيا حاليا ثلاثة أمثال المستوى الذى بلغوه فى أوائل السبعينيات ، وهم يتجاوزون مثيله فى بريطانيا وألمانيا مجتمعتين . (٢٥)

وبحلول بداية عام ١٩٩٧ ، كان هناك واحد من بين كل خمسين من الأمريكيين البالغين محتجز وراء القضبان ، وحوالى واحد من كل عشرين أخلى سبيله تحت شرط أو رهن الاختبار . وهذا المعدل يبلغ عشرة أمثال نظيره فى البلدان الأوروبية . (٢٦)

ويختلف معدل الإيداع فى السجون اختلافا كبيرا عبر السكان الأمريكيين . ففى عام

---

(٢٢) "**Many seek security in Private Communities**" جريدة نيويورك تيمس ، عدد ٣من سبتمبر عام ١٩٩٥ .

(٢٣) جريدة ذى تيمس ، عدد ١١ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨ .

(٢٤) لويس أ . شيلى ، **American crime : an international anomaly** ، البحوث الاجتماعية المقارنة، ١٩٨٥ ، الصفحات ٨١ إلى ٨٩ .

(٢٥) "**Crime and punisment**" ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، ٨ـ٩ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ٧ .

(٢٦) رتشارد لايارد ، "**Clues to prosperity**" ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٧ من فبراير عام ١٩٩٧

١٩٩٥ كان حوالى ٧ فى المائة من السكان الأمريكيين السود قد قضوا بعض الوقت فى السجون .[٢٧] وتعرض السود لأن يزج بهم فى السجون أعلى بحوالى سبع مرات من تعرض البيض . من ذلك أن واحدا من كل سبعة من الرجال السود أودع السجن فى مرحلة مامن حياته ؛ وأنه فى عام ١٩٩٢ كان أكثر من ٤٠ فى المائة من كل الذكور السود ، فيما بين الثامنة عشر والثلاثين ، ممن يعيشون فى مقاطعة كولومبيا ، مودعين فى السجون أو مفرجا عنهم أو رهن المراقبة أو بشروط بانتظار المحاكمة أو هاربين .[٢٨]

ويؤخذ من تلك الأرقام أن الفروق العرقية والطبقية تتشابك الآن فى الولايات المتحدة قدر تشابكها فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية .[٢٩] وهى تؤيد ما وصفه مايكل لينـد بأنه اكتساب أمريكا للطابع البرازيلى عندما قال : « أكبر خطر يواجه الولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين ليس « البلقنة » ، وإنما ما يمكن أن يسمى «البرزلة» .[*] وما أعنيه بعبارة « البرزلة » ليس الفصل بين الثقافات حسب العرق ، وإنما الفصل بين الأعراق حسب الطبقة »[٣٠] .

إن من يكثرون الحديث عن قيم الأسرة قد غابت عن انتباهم النتائج المترتبة على ذلك المعدل المرتفع بصورة غير طبيعية الذى يودع به السود فى السجون الأمريكية . فمن الأسباب الرئيسية لظاهرة **الأسرة وحيدة الوالد**[**] فى الأحياء القديمة الأكثر ازدحاما بالسكان فى المدن أن الآباء مودعون فى السجون . إذ كيف يمكن إنعاش الأسرة فى هذه الأحياء مع وجود نسبة كبيرة من سكانها السود الذين يودعون فى السجون فترة طويلة من حياتهم ؟

---

(٢٧) جريدة ذى تيمس ، عدد ١١من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨ .

(٢٨) جريدة نيوريبابلك ، عدد ٢٥من مايو عام ١٩٩٢ ، الصفحة ٧ .

(٢٩) سبق أن قلت فى عام ١٩٩٠ إن أمريكا تكتسب طابعا برازيليا . انظر ، مقالى "The Brazilianiza-tion in 1990 فى مجلة فورشن ، المجلد ١٢٢ ، العدد ٥ ، ١٩٩٠ .

(*) **Balkanization and Brazilianization** . وتعبير « البرزلة » هنا يشير بطبيعة الحال إلى الأوضاع السائدة فى البرازيل ـ المترجم .

(٣٠) ميشيل ليند ، **The Next American Nation**، المرجع السابق ، الصفحة ٢١٦ ، وحول انتعاش النزعة العرقية المحافظة فى الولايات المتحدة ، انظر ، ميشيل ليند **Up from Conservation : Why the Rright is Wrong for America** ، نيويورك : ذى فرى برس ، ١٩٩٦ ، الفصل الثامن .

(**) برغم أن كلمة الوالد ترد بمعنى أحد الوالدين (الأب أو الأم)، كما أوضحت فى حاشية سابقة، فمن الواضح أن المقصود هنا هو الأسرة التى توجد بها الأم بمفردها من غير وجود من الأب ـ المترجم .

ومما لا شك فيه أن ذلك يرجع فى جانب منه إلى « حملة التطهير » التى تشنها أمريكا على المخدرات . فحوالى ٤٠٠ ألف من العدد المتزايد المودع فى السجون الأمريكية هم ممن يتعاملون مع المخدرات ، تعاطيا أو اتّجاراً ، وكثرتهم من السود. وفى الوقت نفسه فإن تعاطى المخدرات فى الولايات المتحدة أكثر انتشارا وأقل خضوعا للسيطرة منه فى أى بلد متقدم . وتوجد فى الولايات المتحدة ارتباطات عديدة وعميقة الجذور بين كثرة المسجونين ، وانهيار الأسرة ، والحرب على المخدرات ، والعداوات بين الأعراق ، وهى ارتباطات قد يكون الأوان قد فات كثيرا للفصل فيما بينها .(٣١)

وهذا الالتقاء بين الانقسامات والعداوات العرقية والاقتصادية ليس له مثيل فى أى بلد آخر من بلدان العالم الأول . فقد أحدثت السوق الحرة تغييرا فى الرأسمالية باتت معه أكثر شبهاً بالأنظمة الأوليجاركية القائمة فى غالبية بلدان أمريكا اللاتينية منها بالحضارة الرأسمالية الليبرالية السائدة فى أوروبا ، والتى كانت سائدة فى الولايات التحدة نفسها فى مراحل سابقة من تاريخها .

ومعدلات الإيداع فى السجون فى الولايات المتحدة تسير موازية لمعدلات الجريمة المتسمة بالعنف . ولنأخذ أرقام حوادث القتل ، والجرائم التى ترتكب باستخدام الأسلحة النارية . فحتى عام ١٩٩٣ كان معدل القتل بين الذكور ١٢,٤ فى كل مائة ألف ، مقابل ١,٦ فى الاتحاد الأوروبى ، وأقل من الواحد الصحيح فى اليابان .(٣٢) وفى عام ١٩٩٤ كان ٩٨ر. من بين كل مائة ألف فى اليابان ضحية للقتل ، مقابل ٩,٣ من الأمريكيين ؛ على حين كانت أرقام الاغتصاب ١,٥ فى اليابان و ٤٢,٨ فى الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالسرقة كانت هناك ١,٧٥ حالة لكل مائة ألف فى اليابان و ٥٥,٨ حالة فى الولايات المتحدة .(٣٣)

أما عن جميع الجرائم المتسمة بالعنف ، فيما عدا القتل ، فإن المستويات فى أمريكا أعلى بكثير منها فى روسيا مابعد الشيوعية . ففى عام ١٩٩٣ كانت توجد بالنسبة لكل مائة ألف من السكان ٢٦٤ حالة سرقة وسلب بالطريق العام (فى مقابل ١٢٤ فى روسيا)

---

(٣١) من أجل حجة قوية لإصلاح سياسة المخدرات بالولايات المتحدة ، انظر ، جورج سوروس ، " A new leaf for the law " فى جريدة جارديان ، عدد ٢٢ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(٣٢) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٩٤ ، Survey ، الصفحة ٤ .

(٣٣) س . م . ليبست ، American Exceptionalism : A Bouble Edge Sword ، نيويورك ولندن : و . و . فورتون ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٢٧ .

و٤٤٢ تعديا بالايذاء البدنى (فى مقابل ٢٧ حالة فى روسيا) . [٣٤] ولكن فى تطور منذر بسوء، تجاوز مستوى جرائم الممتلكات فى بريطانيا أخيرا مثيله فى الولايات المتحدة التى ما زالت مع ذلك تسبق كل البلدان الغربية المتقدمة الأخرى من حيث مستوى العنف المفضى إلى الموت .

وجرائم القتل العمد للأطفال منتشرة بصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، إذ ترتكب فيها قرابة ثلاثة أرباع كل جرائم القتل العمد للأطفال فى العالم الصناعى . وبالمقارنة بأىٍّ من أغنى ستة عشر بلدا فى العالم فإنه توجد بالولايات المتحدة أعلى معدلات انتحار الأطفال وجرائم القتل التى يرتكبونها ، ووفياتهم الناتجة عن استخدام الأسلحة النارية . [٣٥]

ويكمن جانب من التفسير فى ثقافة السلاح النارى التى لا شفاء لأمريكا منها . ويأتى جانب آخر من أن الوفرة الاقتصادية لدى الأسرة تركت أطفالا بغير إشراف أكثر مما يحدث فى البلدان الأخرى . وفى عام ١٩٨٧ كانت وفيات الرضع فى شرقى حى هارلم وفى واشنطن مماثلة تقريبا لوفياتهم فى ماليزيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتى السابق . [٣٦] وبالمقارنة بالطفل الذى يولد فى نيويورك ، فإن الطفل الذى ولد فى شنغهاى فى عام ١٩٥٥ كانت وفاته فى العام الأول من ولادته أقل احتمالا ، ، وكان تعلمه القراءة والكتابة أكثر احتمالا ، كما كان يمكن أن يعيش عامين أكثر (٧٦ عاما) . [٣٧]

والمعدلات العالية للجريمة والإيداع فى السجون فى الولايات المتحدة تسير مترافقة مع مستويات استثنائية بالمثل من الخصومات القضائية وعدد المحامين . **ففى الولايات المتحدة يوجد على الأقل ثلث مجموع مايوجد فى العالم من المحامين الممارسين . وفى عام ١٩٩١ كان يوجد بها ٧٠٠ ألف محام ، وكان يتوقع أن يصل هذا العدد عند نهاية القرن إلى ٨٥٠ ألفا . ويوجد بها فى الوقت الحالى أكثر من ٣٠٠ محام لكل مائة ألف من سكان الولايات المتحدة ، مقابل ١٢ محاميا لكل مائة ألف فى اليابان ، وأكثر قليلا من**

---

(٣٤) لايارد وباركر ، المرجع السابق ، الصفحة ١٥٠ .

(٣٥) المصدر : مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها " **Young America and how it dies** " ، فى مجلة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، د . ٨ـ٩ من فبراير عام ١٩٩٧

(٣٦) كريستوفر دافيز ومورّاى فايزباخ ، **Rising Infant Mortality in the ISSR in The 1970** ، السلسلة P-25 ، رقم ٧٤ ، واشنطن ، مكتب الولايات المتحدة للتعداد ، سبتمبر عام ١٩٨٠ .

(٣٧) ن . د . كريستوف ، س . وودون ، **China Wakes : The Struggle for the Soul of a Rising Power** ، لندن : دار نشر نيكولاس بريالى ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٦ .

١٠٠ محام لكل مائة ألف فى بريطانيا ، وأقل قليلا من ١٠٠ محام لكل مائة ألف فى ألمانيا. [٣٨] **وفى عام ١٩٨٧ كانت المبالغ التى دفعت بسبب الإساءات الشخصية تمثل حوالى ٥ , ٢ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة ، وكان أقل من ذلك بثمانى مرات (٣ , ٠) فى اليابان.** [٣٩]

إن هذه الأرقام المتعلقة بالإيداع فى السجون ، وجرائم العنف ، والخصومات القضائية ، إنما تكشف عن مجتمع كاد القانون فيه أن يصبح المؤسسة الاجتماعية العاملة الوحيدة ، وأصبحت السجون فيه إحدى وسائل الضبط الاجتماعى القليلة المتبقية .

كما أن المجمعات السكنية الخاصة ذات البوابات والأسوار العالية ، وأدوات الأمن الإلكترونية التى توفر الحماية لساكنيها من أخطار المجتمع الذى هجروه ، هى صورة عاكسة للسجون الأمريكية ، وتقف شاهدا على انتفاء دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى ـ الأسرة ، المجاورة السكنية ، بل وشركة الأعمال ـ التى كانت فى الماضى سندا لمجتمع نابض بالحياة . وهذه التوليفة بين السجون التى تستخدم التكنولوجيا الرفيعة ، والمجمعات السكنية التى تحيطها الأسوار ، والشركات الافتراضية ، ربما يمكن اعتبارها رمزا لأمريكا فى أوائل القرن الحادى العشرين .

لقد أصبحت السوق الحرة فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين المحرك الذى يدفع نحو حداثة منحرفة . ذلك أن نبىَّ أمريكا المعاصرة لم يعد **جيفرسون أو ماديسون** ، وهو بالتأكيد ليس **بيرك** ، وإنما هو **جرمى بنتام**(*) مفكر التنوير البريطانى فى القرن التاسع عشر

---

(٣٨) **Statistical Abstract of the United States, 1979** ، واشنطن ، الجدول ٣٢٠ ، الصفحة ١٨٨ ؛ الجدول ٣٢٠ ، الصفحة ٧ ؛ الجدول ٣١٩ ، الصفحة ١٨٨ .

(٣٩) ليست ، المرجع السابق ، الصفحتان ، ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(*) **توماس جيفرسون** : (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦) ، الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ ـ ١٨٠٩) .

جيمس ماديسون : (١٧٥١ ـ ١٨٣٦) ، الرئيس الرابع للولايات المتحدة (١٨٠٩ ـ ١٨١٧) ، كان من أشد معارضى السيطرة البريطانية . وكان من أهم أحداث عهده تجدد القتال بين بريطانيا والولايات المتحدة فى الفترة ١٨١٢ ـ ١٨١٤ ، الذى انتهى بانهيار المطامح البريطانية وتعزيز استقلال أمريكا .

إدموند بيرك : (١٧٢٩ ـ ١٧٩٧)، كاتب وسياسى بريطانى، كان من أوائل من دعوا إلى إنشاء أحزاب سياسية، وإلى التصالح مع المستعمرات الأمريكية . وكان من المحافظين فى الميدان السياسى . وعرف بعدائه للثورة الفرنسية والإصلاحات البرلمانية، فانفصل عن حزب الأحرار، واعتزل فى عام ١٧٩٥ .

جرمى بنتام : (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢) ، فيلسوف إنجليزى ومؤسس المذهب النفعى ، آمن بالمساواة وكان نصيرا للديمقراطية ومعارضا للتسلطية ، أما فى الاقتصاد فكان أميل إلى أصحاب العمل . ترجم كتابه « أصول الشرائع » إلى العربية ـ المترجم .

الذى كان يحلم بمجتمع مفرط فى الحداثة ، ولكن الواقع كان مجتمعا أعيد بناؤه على نموذج سجن مثالى .

لماذا لم ينته التاريخ؟

يشيع فى الفكر الأمريكى اليوم ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، شعور بأن هناك شيئا جديدا طرأ على الأحوال الأمريكية . ومع ذلك فإن هذا الفكر ، باستثناءات قليلة فقط ، لا يدرك ما هو الجديد حقّا فى الظروف الراهنة للولايات المتحدة .

فأمريكا متشبثة بالمطابقة بين الحداثة فى أنحاء العالم وحداثتها هى نفسها ـ وذلك فى وقت يتحقق فيه التحديث فى شرقى آسيا على وجه السرعة عن طريق رفض النموذج الأمريكى أو تجاهله . وتنظر أمريكا إلى نفسها على أنها نموذج «الحضارة الغربية » فى نفس الوقت الذى باتت فيه تماثلاتها مع المجتمعات الغربية الأخرى أضعف مما كانت عيه فى أى وقت مضى .

وأكثر الإسهامات الحديثة تأثيرا فى التفكير بشأن موقع أمريكا فى المرحلة المتأخرة من العالم الحديث، لا تتتبع أوضاع العالم التى يتعين على الولايات التمحدة اليوم أن تبحر فيه . ويصدق ذلك على رؤية فرنسيس فوكوياما بشأن نهاية التاريخ ودعوى **صمويل هنتنجتون**(*) بشأن صدام الحضارات . فكلاهما تتركز أنظاره على أمريكا وحدها ، ويقدم رؤية للعالم يتعذر على معظم الآسيويين والأوروبيين التعرف عليها . فادعاء فوكوياما بأن « الرأسمالية الديمقراطية » هى «الشكل النهائى لحكم البشر » ، وأن انتشارها فى العالم هو « انتصار للفكرة الغربية» (٤٠)، قد أطاح بها تحول فى الأحداث كان قد تنبأ

(*) مؤلف كتاب **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** ، الذى يتناوله المتن فى فقرات كثيرة فى الصفحات التالية . و توجد لهذا الكتاب ترجمة عربية تحت عنوان صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، قام بها طلعت الشايب ، مع مقدمة لصلاح قنصوه . والترجمة صدرت فى عام ١٩٩٨ من دار « سطور » ـ المترجم .

(٤٠) نشر المقال الأصلى لفرنسيس فوكوياما **The end of history** (نهاية التاريخ) فى مجلة ناشونال إنترست ، عدد صيف عام ١٩٨٩ . أما كتابه **The End of History and the Last Man** (نهاية التاريخ وخاتم البشر) ، الذى أعيد فيه تأكيد رؤية المقال الأصلى دون تنقيح كبير ، فقد نشرته دار ذى فرى برس ، نيويورك ، فى عام ١٩٩٢ .

به كثيرون من ناقديه فى أوروبا . وبعد انتهاء النزاع بين أصحاب أيديولوچيات « التنوير » عاد العالم إلى الساحة الكلاسيكية للتاريخ .(٤١)

وكان باستطاعة فوكوياما القول بأن التاريخ قد انتهى لأنه وضع نموذجا للنزاعات التاريخية يقوم على أساس التنافسات بين الأيديولوچيات فى القرن العشرين . ولكن ذلك يعد تعميما خاليا من التفكير يعتمد على الأوضاع فى فترة زمنية وجيزة ، إذ إنه على الأكثر كانت الأيديولوچية السياسية مصدرا رئيسيا للنزاع الاجتماعى والعسكرى بين عامى ١٧٨٩ و ١٩٨٩ . وكان ذلك هو العصر الممتد من الثورة الفرنسية حتى انهيار الاتحاد السوڤييتى ، والذى كانت الحروب تقوم فيه ـ أو يجرى فيه تبريرها على الأقل ـ بسبب الديانات السياسية المتنافسة التى نبعت من « التنوير الأوروبى » . غير أنه لدى إلقاء نظرة أبعد أمدا أو أكثر تدقيقا على التاريخ يتبين أنه ليست هناك حروب تذكر كانت النزاعات والعداوات الإيديولوچية هى السبب الرئيسى لنشوبها .

فطوال التاريخ البشرى كله تقريبا ، كانت الحروب تنشأ بسبب نزاعات على الأراضى ، أو بين الأسر الحاكمة ، أو بسبب عداوات دينية وعرقية ، أو المصالح الاقتصادية المتضاربة التى كانت الدول ذات السيادة تسعى إليها . وكانت تلك هى الحال حتى فى عصر التنوير بين عامى ١٧٨٩ و ١٩٨٩ . **فالنزاعات بين الأتراك والأرمن** فى القرن التاسع عشر ، وبين الكاثوليك والپروتستانت فى أيرلندا فى عشرينيات القرن الحالى وخلال السنوات الثلاثين الماضية ، وبين **اليونان وتركيا** فى قبرص فى الستينيات ، فضلا عن نزاعات كثيرة فى جميع أنحاء العالم ، لم تكن بأي حال نزاعات أيديولوچيه ، وإنما كانت صراعات حول الأراضى والأديان أو حول الفروق العرقية أو المزايا الاقتصادية .

---

(٤١) فى مقال ردا على فوكوياما نشر فى أكتوبر عام ١٩٨٩ قلت: « إننا نتحرك إلى الوراء ، إلى حقبة تُعَدّ تاريخيّة من الناحية الكلاسيكية ، وليس نحو الأمام ، إلى عصر أجوف فى مرحلة مابعد التاريخ سُلِّطت عليه الأضواء فى مقال فوكوياما . إن عصرنا هو عصر يتضاءل فيه على الأحداث تأثير الأيديولوجية السياسية ، سواء الليبرالية أو الماركسية ، ويشتد فيه التنازع فيما بين قوى عتيقة وقائمة منذ الأزل ، قوى قومية ودينية وأصولية ، وربما سرعان ماتكون مالتسية . . . وإذا كان الاتحاد السوڤييتى قد تفتت حقا ، فإن تلك الكارثة إن كانت قد فعلت خيرا فلن تكون تدشينا لعصر جديد من تناسق ما بعد التاريخ ، ولكنها بدلا من ذلك ستكون عودة إلى ساحة التاريخ الكلاسيكية، ساحة التنافسات بين دول عظمى ، والدپلوماسيات السرية ، والمطالبات باسترداد الحقوق ، والحروب» . انظر ، جريدة ناشونال ريڤيو ، عدد ٢٧ من أكتوبر ، الصفحات ٣٣ إلى ٣٥ . وقد أعيد نشر هذا المقال بوصفه الفصل السابع عشر من كتابى **Post-liberalism : Studies in Political Thought** . لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٣ ، الصفحات ٢٤٥ إلى ٢٥٠ .

ولم يحدث إلا فى السنوات الأربعين ونيف من الحرب الباردة ـ وذلك أيضا بصورة متقطعة وجزئية ـ أن كانت الاختلافات الأيديولوچية مصادر رئيسية للنزاع بين الدول . وعندما انتهت الحرب الباردة انتهى أيضا دور الأيديولوچية كسبب لخوض الحرب . ولكن ذلك لم يكن يعنى شيئا أكثر من أن المصادر الأقدم للحرب والنزاع قد عادت بقوة لاتهن أو تتناقص . ومثلما كان ذلك صحيحا دائما قبل الحرب الباردة ، فإنه ظل كذلك بعد انتهائها ، فالحروب كانت تشن لأسباب تتعلق بالأراضى ، أو بالفروق العرقية ، أو بالأديان .

والاعتقاد بأن التاريخ يمكن أن ينتهى لأن نزاعا بين أيديولوچيات التنوير السريعة الزوال قد وصل إلى نهايته ،إنما يكشف عن ضيق فى آفاق التفكير يصعب الاطمئنان إليه . وإنها كعلامة واضحة على حالة الحياة الفكرية والسياسية مع اقتراب القرن من نهايته أن تبدو مثل هذه التأملات السخيفة قابلة للتصديق .

لقد خلط فوكوياما بين التحديث والتغريب . ولنتأمل ذلك الحدث التاريخى الذى أثار ، أكثر من أى حدث آخر ، نزعته المنتصرة المتعجرفة . لقد كان انهيار الاتحاد السوفييتى هو الرفض لمشروع **غربى ـ أى** المشروع الماركسى للتحديث الاقتصادى عن طريق التخطيط الاقتصادى المركزى . وهو لم يكن قبولا روسيّا لأيديولوچية عصرية غربية أخرى ـ هى العقيدة الليبرالية الجديدة للخصخصة والأسواق الحرة .

كذلك فإن إصلاح السوق فى الصين لم يكن الدافع إليه نزعة إلى محاكاة النماذج الغربية أو استيعاب القيم الغربية ، وإنما كان دائما تطورا صينيا ذا طابع محلى لا فضل فيه لمشورة غربية أو مثال غربى . بل إن إصلاح السوق فى الصين تطلب ارتدادا عن النموذج الماركسى ذى الطابع الغربى الذى طبق فى فترة ماو والذى اتخذ أساساً للتطور الاقتصادى والسياسى . وفى الصين ، كما فى أجزاء كثيرة أخرى من العالم ، لم يكن تحديث الاقتصاد يسير متطابقا مع تغريب المجتمع أو الحكومة ، بل كان مصحوبا بانتعاش الرأسمالية المحلية ورفض التأثير الغربى .

ولن يكون تفسير فوكوياما لتاريخ العالم الحديث مقبولا إلا إذا ساد لدى المرء اعتقاد بأن العالم يقترب بغير وعى من الأوضاع الأمريكية ، وبأن الولايات المتحدة هى النموذج لمجتمع « ما بعد التاريخ » الذى تذوى فيه المصادر التقليدية للنزاع . وفى أوروبا وآسيا تقابل ادعاءات كهذه بازدراء لايصدق .

ومن الواضح للمراقبين خارج الولايات المتحدة ، بل ولأمريكيين كثيرين ، أن المصادر التاريخية للنزاع الاجتماعى والسياسى ـ مثل الخلافات العنصرية والعرقية والدينية ـ موجودة بوفرة فى أمريكا أواخر القرن العشرين .

« صدام الحضارات » مقابل اضمحلال « الغرب »

يسلم صمويل هنتنجتون فى دعواه بشأن صدام الحضارات[٤٢] بأن التحديث والتغريب ليسا اليوم اتجاهين يتقاربان وإنما هما اتجاهان يتباعدان .

وفى رأى هنتنجتون أن خطوط التمايز بين الحضارات ، وليست المصالح المتباعدة بين الدول ، هى التى ستحدد شكل النزاعات فى عالم مابعد الحرب الباردة . وقد صاغ هذا الرأى بقوله : « إن التنافس بين الدولتين العظميين سيحل محله صدام الحضارات . ففى هذا العالم الجديد لن تكون النزاعات الأكثر انتشارا وأهمية وخطرا هى النزاعات بين الطبقات الاجتماعية ، أو بين الأغنياء والفقراء ، أو بين الفئات الأخرى المحددة اقتصاديا ، بل بين شعوب تنتمى إلى كيانات ثقافية مختلفة . . . . وأخطر النزاعات الثقافية هى تلك الموجودة على امتداد تمايز الحضارات »[٤٣] . ويعتقد هنتنجتون بحق أن نهاية الحرب الباردة تعنى نهاية الأيديولوچيات العلمانية بحسبانها مصدرا رئيسيا «للنزاعات الدولية» . ويخلص من هذه الحقيقة إلى أنه فى المستقبل ستكون «النزاعات بين الحضارات» هى المصدر الرئيسى للحرب .

وتواجه دعوة هنتنجتون القائلة بأن صدامات الحضارات هى المصدر الرئيسى للحروب صعوبات عارضة كثيرة . فليس من اليسير تحديد « الحضارات » التى يتشكل منها عالم اليوم . ومن العسير أن نعرف أين تقع أمريكا اللاتينية فى روايته هذه ، ثم إنه يدرج اليهود ، بعد شىء من التردد ، فى ملحق خاص « بالغرب » ؛ واليونان توصف بأنها لا تنتمى إلى « الحضارة الغربية » . وحضارة التبت العريقة الواسعة الانتشار وذات التاريخ الطويل مستبعدة تماما ـ وربما كان ذلك لأنها ليس لها مستقبل فى الصين المعاصرة . ومن الصعب أن نجد تبريرات لهذه الأحكام تستند إلى المبادئ .

---

(٤٢) صمويل هـ . هنتنجتون ، **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** ، نيويورك : سيمون آند شوستر ، ١٩٩٦ .

(٤٣) المرجع نفسه ، الصحفة ٢٨ .

وثمة أمثلة عديدة للتصنيفات التى توضع بطريقة تعسفية وشاذة . ذلك أن نهج تصنيف الحضارات عند هنتنجتون ليس موضع ثقة تامة . وهو يبدو مقتنعًا بأنه يوجد فى عالم اليوم مابين ست وتسع حضارات : الصينية ، الهندية ، الإسلامية، الغربية ، الأمريكية اللاتينية ، البوذية ، الأرثوذكسية ، والإفريقية .

وتساور هنتنجتون الشكوك فيما إذا كانت بعض هذه الثقافات جديرة بأن يطلق عليها لقب الحضارة الشرفى . والمعايير التى يجب توافرها للانضمام إلى هذا النادى الذى يصعب الحصول على عضويته هى معاير تفتقد الوضوح . والمعيار الذى يستخدمه هنتنجتون ضمنا فى أغلب الأحوال إنما يعكس الفكرة الأمريكية المتسلطة بشأن تعدد الثقافات . فالثقافة أو الشعب يُعَدّ حضارة إذا كان له ما لأقلية أمريكية من فاعلية سياسية . وفى غير هذه الحالة فهو يتجاهلها .

وحتى إذا قُبل نهج التصنيف هذا ، فإن ادعاء هنتنجتون بأن الحروب فى زماننا هى نزاعات بين « مجموعات حضارية » لايتفق مع الشواهد القائمة . «فالموجات البشرية » من الجنود الذين هلكوا فى الحرب بين العراق وإيران فقدوا حياتهم فى نزاع داخل إطار حضارة واحدة . كما أن عمليات الإبادة للتوتسى على يد الهوتو تتم داخل حضارة واحدة، كذلك كانت الحال فى كمبوديا على يد پول پوت . وربما يرد هنتنجتون على ذلك بأن هذه كانت نزاعات محلية ، فى حين أن الصدامات الحضارية التى يتحدث عنها هى نزاعات عالمية .

ومع ذلك فثمة وصف جيد للحرب العالمية الأولى بأنها حرب أهلية أوروبية . والحرب الكورية أو حرب ڤيتنام لم تكن نزاعا حضاريا ، إنما كانت صداما إستراتيچيا بين دول كانت جميعا تبرر ادعاءاتها بالتماس الأيديولوچيات «الغربية » . وفى الحرب العالمية الثانية تحالفت « بلدان غربية » ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، مع بلد « أرثوذكسى » ، هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤييتية ، فى مواجهة دولة « غربية » أخرى ، هى ألمانيا النازية . ومن اليسير إيجاد أمثلة من هذاالقبيل .

والآن ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، تنشب الحروب عادة بين شعوب من قوميات أو أصول عرقية مختلفة ، وليس بين أعضاء حضارات مختلفة . وسواء كانت ما تشن الحروب دول ذات سيادة أو ميليشيات غير نظامية ، فإن منطق المنافسة العسكرية كثيرا ما يستلزم قيام تحالفات تجمع بين « حضارات » مختلفة . ففى النزاع بين أرمينيا وآذربيجان

ألقت إيران بثقلها إلى جانب أرمينيا المسيحية ، وليس إلى جانب آذربيجان الإسلامية . كما أن التنويعات البيزنطية للتحالفات المتغيرة فى البلقان وآسيا الوسطى لا تؤيد تبسيطات هنتنجتون المسرفة .

وقد علق روبرت كابلان على ذلك فى تبصر وروية بقوله : إن ما يفترضه هنتنجتون من حرب بين الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية لايتفق مع شبكة التحالفات القائمة فى القوقاز ، ولكن ذلك ليس إلا لأنه أخطأ فى تحديد نوع الحرب الحضارية الناشبة هناك . فالآذريون الأتراك ، ولعلهم أشد المسلمين الشيعة علمانية فى العالم ، لايرون هويتهم الثقافية مرتبطة بالدين ، بل يرونها مرتبطة بعنصرهم التركى . وكذلك فإن الأرمن لايقاتلون الآذريين لأنهم مسلمون ، بل لأنهم أتراك ، منحدرون من نفس الأتراك الذين ارتكبوا مذبحة **الأرمن فى عام ١٩١٥** . (٤٤)

إن تصنيف هنتنجتون للحضارات ليس فقط تصنيفا بعيدا عن الواقع الثقافى ، ولكنه أيضا لا يفسر غالبية الحروب القائمة . ومع ذلك لايكمن هنا الاعتراض الأساسى على روايته . فتقسيم البشر إلى حضارات متصادمة له عيوب جذرية عند النظر إلى الأمور بتدقيق أكثر من الناحية التاريخية . كما أن تقسيم الشعوب والثقافات إلى حضارات متنافسة هو تقسيم ينتمى إلى التفسير التنويرى للتاريخ ، وهو التفسير الذى يهاجمه هنتنجتون .

وفكرة « الحضارة » تفترض مسبقا أن كل المجتمعات « المتحضرة » هى كيانات من نمط واحد . وهى جميعا تجسيد لمخطط واحد للقيم نقيضه هو «الهمجية» . وكان هذا هو رأى مفكرى التنوير الرئيسيين بكل الأشكال المختلفة التى عبرت عنه : سواء من الفرنسيين (كوندورسيه ، ديدرو ، ڤولتير) أو الألمان (كانط ، ماركس) أو الإنجليز (بنتام، چون ستيورات مل) أو الإسكتلنديين (هيوم، سميث ، فيرجسون) ، أو الأمريكيين (توماس چيفرسون ، بنيامين فرانكلين) . وكانت هذه الفكرة هى التى سعى نقاد التنوير الرئيسيين ، وفى مقدمتهم ى . ج . هردر (*) إلى الاستعاضة عنها بمفهوم تنوع لايمكن إنقاصه بين الثقافات البشرية .

---

(٤٤) روبرت د . كابلان ، The Ends of the Earth : A Journey in the Dawn of the Twenty First Century ، نيويورك : راندوم هاوس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٧٠ .

(*) يوهان جوتفريت هردر : (١٧٤٤ ـ ١٨٠٣) ، أديب وفيلسوف وناقد ألمانى كان له تأثير كبير على جوته ، وعلى نشأة حركة « العاصفة والاندفاع » الأدبية . من كتبه الشهيرة « أفكار فى فلسفة تاريخ البشرية » ـ المترجم .

وقد استخدم هردر وغيره من مفكرى « التنوير المضاد »[٤٥] فكرة التنوع الأساسى للثقافات من أجل مهاجمة الفكرة التى كان يُروَّج لها فى ذلك الحين بشأن وجود حضارة عالمية شاملة ـ وهى الإمبريالية الثقافية الفرنسية . إنها انتقاد لما تزعمه حركة التنوير من شمول عالمى ، وهو انتقاد لم تنتقص شهرته حتى اليوم ، حيث تضطلع الولايات المتحدة بالدور الذى كانت تضطلع به فرنسا وإنجلترا ذات يوم .

الواقع فى نهاية القرن العشرين ـ أمريكا فى مقابل كل الآخرين

يهاجم هنتنجتون تصور التنوير للقيم الشاملة للعالم قاطبة . وكانت تلك هى الرؤية الساذجة التى استندت إليها ثنائية التنوير عن الحضارة والهمجية . وهى ثنائية توحى بأن كل الشعوب المتحضرة لديها القيم الأساسية نفسها وتريد الأشياء نفسها .

ولسنا بحاجة إلى المصادقة على « النسبية » من أجل رفض هذا الوهم الباطل . فعلى خلاف مايقول به أنصار النسبية [٤٦] هناك نوازع شر ونوازع خير لدى البشر جميعا . والأمن من الموت غيلة أو بوسائل عنيفة ، ومن الموت جوعا ، ليس من «نوازع الخير » التى تختلف عليها الثقافات . فضلا عن ذلك هناك معايير أخلاقية وجمالية تسمح لنا بالتعرف على الإنجازات العظمى عبر الثقافات . **فإلياذة** هوميروس إنجاز ثقافى أعظم من الفيلم السينمائى **صمت الحملان** ، حتى إذا كان معبد « **زن** » [*] فى ريونچى أرقى من الكنيسة التى يدخلونها بالسيارات . ولكن حقيقة وجود أشكال عالمية من الأعمال الجيدة والسيئة لاتعنى أن نظاما سياسيا واقتصاديا واحدا ـ ولنقل « الرأسمالية الديمقراطية » ـ هو أفضل الأنظمة بالنسبة للبشر جميعا . فالقيم البشرية العامة يمكن أن تتجسد فى أنواع مختلفة من النظم .

ومن طبيعة الأمور أن بعض المجتمعات تحقق نتائج أفضل من غيرها من الزاوية

---

(٤٥) حول رواية برلين للتنوير المضاد ، انظر ، كتابى **Berlin** ، لندن وپرنستون ، نيوچيرسى : إدارة النشر بجامعة هاربر كولينز وپرنستون . [انظر ، حاشية عن « أشعيا برلين » ، فيما بعد ـ المترجم] .

(٤٦) أجريت نقدا للنسبية المعاصرة فى أكثر أشكالها قبولا فى أعمال رتشارد رورتى ، وذلك فى كتابى **Endgames** ، الفصل الرابع .

(*) **Zen** : طائفة بوذية غير عقلانية تطورت فى الهند ، وهى تنتشر الآن فى اليابان ، وتختلف عن الطوائف البوذية الأخرى فى سعيها إلى التنوير من خلال الاستبطان والبديهة والحدس ، بدلا من الأسفار البوذية المقدسة ـ المترجم

الاقتصادية والتعليمية والثقافية ، ولكن ليست هناك حاجة إلى الإيحاء بأن الثقافات «الغربية» هى دائما أرقى من غيرها . والمحافظون الجدد فى أمريكا ، الذين يهاجمون الاعتقاد المعاصر بأن كل الثقافات متساوية ، إنما يفعلون ذلك لاعتقادهم الساذج بأن ثقافتهم هى الأفضل .

وهنتنجتون لايبعد كثيرا عن اعتبار أمريكا محور العالم . إنه ينتقد النزعة العالمية ، وهى الأساس الضمنى لكل الفكر الأمريكى تقريبا ، ولكنه يظل متشبثا بالتراث الثنائى - الذى يصل أحيانا إلى حد **المانوية** (*) - والذى كان لأمد طويل هو الأساس الذى تقوم السياسة الخارجية الأمريكية . وتسير حجة هنتنجتون فى نفس اتجاه التصنيف الثنائى التنويرى الذى يقسم الثقافات إلى متحضرة وهمجية . وهو يقسم العالم إلى عالمين : «الغرب والآخرون» ، و« الغرب » واحد ، و«الآخرون» كثيرون .

والحضارة الغربية ليست عالمية ، ولكنها وفقا لرأى هنتنجتون حضارة فريدة، ولها هوية واحدة استمرت خلال فترات زمنية طويلة ، وتمتد فوق بلدان كثيرة . وهذه الهوية « الغربية » الفريدة هى فى رأيه معرضة اليوم للخطر . فهو يقول لنا: إن « المسئولية الأساسية للزعماء الغربيين . . . . هى صيانة الخصائص الفريدة للحضارة الغربية وحمايتها وتجديدها . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى أقوى دولة غربية ، فإن تلك المسئولية تقع فى جانبها الأكبر على عاتقها »(٤٧) . وهو يشير بأن تفعل الولايات المتحدة ذلك عن طريق « الحضارة الأطلسية » التى توحّد مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية عن طريق تدابير مثل إنشاء **«منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلسى»** (**) .

وإذا لم تقم الولايات المتحدة بذلك فهو يرى أن المستقبل سيكون حالكا . ويحذر فى غموض من أنه « مالم تتساند شعوب الغرب ، فإنها ستتساقط فرادى»(٤٨) .

ومع ذلك فإن نفس فكرة « الحضارة الغربية » هى اليوم موضع تساؤل . فتعبير «الغرب

(*) **Manicheantradition** : نسبة إلى « مانى » المصلح الإيرانى الذى ظهر فى القرن الثالث ، وأعلن النبوة فى عام ٢٤٢ . انتشر مذهبه « المانوية » فى أنحاء الإمبراطورية الرومانية وآسيا ، واتسم بتعاليم الزرادشتية ، متخذا النضال أساسا للصراع بين الخير والشر ، وكان ذا تأثير روحى بين أتباعه الذين كانوا يأملون السعادة بعد الموت . وقد لقيت المانوية مقاومة عنيفة حتى قضى عليها.

(٤٧) هنتنجتون ، المرجع السابق ، الصحفة ٣١١ .

(**) **(TAFTA) Transatlantic Free Trade Area** .

(٤٨) صمويل هنتنجتون ، **"The West V. the rest"** ، فى جريدة جارديان ، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦ .

» ربما كان له واقع عندما كان يعنى « المسيحية » الغربية ـ وإن كانت **حروب «الإصلاح»** [*] من أسوأ ماعرفه التاريخ من حروب . وذلك التعبير كانت له بعض القيمة الثقافية عندما كان فى الوسع القول بأن كلاً من أمريكا وأوروبا تنحدران من مشروع تنويرى مشترك ، ولكن هذه الصلات التاريخية القوية تتداعى سريعا . وفى الظروف الحالية يُعَدّ الحديث عن «الغرب» من أعراض القصور الفكرى . وهو يرجع إلى التضامن الإستراتيچى الذى تشكّل بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية واستمر خلال الحرب الباردة .

غير أنه فى أعقاب الحرب الباردة أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا أشبه بالعلاقة التى كانت قائمة بينهما فى الفترة مابين الحربين ، عندما كان ينظر إلى أمريكا ـ وكانت تنظر هى إلى نفسها ـ على أنها فريدة فى بابها . والمشروع الضخم الذى يجرى تنفيذه تحت القيادة الأمريكية لتوسيع « حلف الأطلنطى » ، إنما هو أصداء لما سعى إليه **ولسن** [**] من إعادة تنظيم أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى . ولاتوجد الآن « حضارة غربية » تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع بقيادتها . والوضع الفريد الذى يشير إليه هنتنجتون ليس هو وضع «الغرب » ، إنما هو وضع الولايات المتحدة .

ولنتأمل أحد مكونات الحضارة الغربية الذى يشير إليه هنتنجتون : ألا وهو الدين . فالآن بينما أصبحت غالبية الدول الأوروبية فى فترة مابعد المسيحية ، لاتزال الولايات المتحدة بلدا يتسم بتدين شديد وواسع النطاق ، وكثيرا مايتخذ طابعا أصوليا . ولايقتصر ذلك على أن التردد على الكنائس ، والمجاهرة بالعقيدة الدينية ، هما الآن أكثر مما عليه الحال فى أى بلد أوروبى آخر ، وإنما يتمثل أيضا فى أن أعدادا كبيرة للغاية من الأمريكيين مازالت تحتفظ بمعتقدات وممارسات دينية أصبحت من الناحية العملية هامشية فى كل مكان

(*) الحركة الدينية الكبرى فى القرن السادس عشر ، والتى كان هدفها إحياء الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، والتى أدت إلى إنشاء الكنائس البروتستانتية . وقد استمرت الحروب بين الدول التابعة للجانبين ثلاثين عاما متصلة ـ المترجم .

(**) توماس وودرو ولسن : (١٨٥٦ ـ ١٩٢٤) ، الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة (١٩١٣ ـ ١٩٢١) . فى عهده أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا (٢ من أبريل عام١٩١٧)، فرجحت كفة الحلفاء ، أعلن فى ٨ من يناير عام ١٩١٩ مبادئه الأربعة عشر لعقد الصلح ، والتى كان من بينها تسوية مسألة الإلزاس واللورين ، وتعديل حدود إيطاليا ، وتقسيم النمسا والمجر ، وتعديل الحدود فى شبه جزيرة البلقان ، وقصر حكم الأتراك على رعايا من جنسهم ، وتقرير استقلال پولندا وتمكينها من الوصول للبحر ـ المترجم .

آخر . من ذلك أن حوالى ٧٠ فى المائة من الأمريكيين يعتقدون بوجودالشيطان ، بالمقارنة بثلث البريطانيين ، وخمس الفرنسيين ، وثمن السويديين . وينتمى حوالى ربع الأمريكيين إلى الطائفة المسماة المسيحيون الذين **يولدون من جديد** (*) الذين يَعُدّون سيطرة الشيطان على البشر ليست تشبيها بلاغيا بل حقيقة واقعة .

وقد نبه روبرت ماپلثورپ ـ المصور الموهوب الذى أثارت دراساته السادية المازوشية ضجة فى الولايات المتحدة فى أوائل التسعينيات ـ إلى أن موضوعات صوره قد « تمت من أجل الشيطان » . وتعويذة ماپلثورپ هذه كان من شأنها فى أى بلد أوروپى أن تثير تساؤلات حول توازنه السيكلوچى . أما فى الولايات المتحدة فقد كان له حضور ثقافى حقيقى .

والولايات المتحدة ، فى عمق تدينها واتساع مداه ، تقف منفردة بين البلدان المتقدمة . فجميع حكومات الولايات الخمسين وافقت على تمويل فيدرالى لتنفيذ المشروع الغربى الرامى إلى تشجيع الزهد الجنسى بين الشباب الأمريكى تحت العشرين . وفى يولية عام ١٩٩٧ ناصر « الائتلاف المسيحى » تعديلا للدستور فى الكونجرس يمكن أن يجعل تعاليم مذهب الخَلْق (**) الواردة فى «الكتاب المقدس» إلزامية فى المدارس الأمريكية . (٤٩) **والحديث عن أن الولايات المتحدة تمثل مجتمعا علمانيا هو حديث سخيف ومناف للعقل . فالتراث العلمانى فى أمريكا أضعف منه فى تركيا .**

وكما أوضح ليپست ، فإن هذا الفارق بين الولايات المتحدة وكل البلدان المتقدمة الأخرى آخذ فى الاتساع لا فى الانكماش : « إن قوة الدين فى الولايات المتحدة لاتفصح عن أي علامة على الضعف . واستطلاعات الرأى التى تجريها مؤسسة جالوب وغيرها . . . . . تبين أن الأمريكيين هم أكثر شعوب الدول البروتستانتية ترددا على الكنيسة ، وأنهم أكثر الشعوب أصولية فى الدين المسيحى . . . . . وفى عام ١٩٩١ كان ٤٢ فى المائة من البالغين ينتمون إلى إحدى الكنائس و ٤٢ فى المائة يحضرون إقامة الصلوات أسبوعيا ، وهاتان نسبتان تزيدان كثيرا على مثيلتيهما فى أي دولة صناعية أخرى » . (٥٠)

(*) **Born again Christians** : يوجد اعتقاد لدى المسيحين بأن من يتعمدون يولدون من جديد ـ المترجم .

(*) **Creationism** (لاهوت) المذهب القائل بأن الله يخلق روحا جديدة لكل كائن بشرى يولد ـ المترجم .

(٤٩) انظر ، " **God's soldiers get political** " ، عدد الأحد من جريدة إنديپندنت ، عدد ٢٧ من يوليه عام ١٩٩٧ ـ الصفحة ١٦ .

(٥٠) ليپست ، المرجع السابق .

وقد لاحظ مراقبون كثيرون، منذ أيام توكفيل، التمسك الاستثنائى بالدين فى أمريكا. ويوحى استمرار هذا الوضع، وازدياده قوة فى الوقت الحالى، بأن النموذج الاجتماعى ـ العلمى المألوف الذى ورثناه من المفكرين الاجتماعيين للتنوير الأوروبى، والذى يتطور التحديث فيه بالتوافق مع العلمانية، هو نموذج يتعرض الآن لتصدع جذرى. فالمجتمع الأمريكى لا يتفق مع نموذج مجتمع عصرى تمت وراثته من عهد التنوير. ومع ذلك فإنه مخترقٌ بأوهام التنوير وخرافاته أكثر من أي ثقافة فى مرحلة متأخرة من الحداثة.

إن « العقيدة الأمريكية » تجعل الصلة بين أمريكا والحداثة صلة جوهرية، وليست عارضة. واليوم قام المحافظون الجدد باختطاف تلك العقيدة. أما المقاومة التى يبديها العالم لعملية تحويله إلى سوق حرة عالمية، فإنها لا تهدد فقط هيمنة المحافظين فى الولايات المتحدة، وإنما تهدد أيضا ما اتسمت به من نظرة أمريكية عالمية. كما أن اكتشاف أن المسار الأمريكى هو مسار منفرد، ولا يحدد بأى شكل مسار التاريخ العام للعالم الحديث، سيكون حافزا على إحداث تغييرات ثقافية ضخمة. كذلك سيكون من آثاره تجريد الولايات المتحدة من الصورة التى تراها عن نفسها باعتبارها النموذج للحداثة.

والنزعة العالمية الجامدة للثقافة الأمريكية هى المسئولة جزئيا عما تتصف به مجادلاتها حول « تعددية الثقافة » من روح خلقية ضيقة. ففى التاريخ الأطول والأشمل للأعراق، كانت التجمعات المتعددة الثقافات، هى الوضع السائد للبشرية. وكانت إمبراطوريات العالم جميعا ـ مثل الإمبراطوريات الرومانية والصينية والعثمانية، وإمبراطورية أسرة رومانوف، والإمبراطورية البريطانية، وإمبراطورية **هابسبرج** (*) ـ تفتح ذراعيها لتنوع غزير فى الثقافات. وكانت لدى كل منها ثقافة سائدة، كما كانت لدى بعضها أحيانا أهداف تشمل العالم قاطبة، ولكن لم تقدم أىٌّ منها بصورة متسقة على تحويل رعاياها إلى طريقة واحدة فى الحياة أو مجموعة محددة من المعتقدات.

وعندما منحت إحدى المؤسسات اليمينية الأمريكية مبلغا كبيرا من المال لـ«جامعة رابطة اللبلاب » (**) لإنفاقه على دورات دراسية عن « الحضارة الغربية»، أصيبت هذه المؤسسة بخيبة أمل عندما تبينت بعد انقضاء عدة سنوات أن المبلغ لم يتم إنفاقه. وكان مرجع ذلك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لم يتمكنوا من الاتفاق على

(*) Hapsburg : الأسرة التى حكمت النمسا فى الفترة ١٢٧٨ ـ ١٨١٨ ـ المترجم.

(**) Ivy League University.

مايشكل « حضارة غربية » . ويبدو أنه لم يخطر لأيٍّ من الطرفين أن الصعوبة التى يواجهونها يمكن التغلب عليها بإنفاق المال على الحركة النسائية أو على تعددية الثقافات ، لأن هاتين الحركتين ، شأن الكثير من الحركات الاجتماعية فى المرحلة المتأخرة من العصر الحديث ، كانت ـ فى أكثر تجلياتها جذرية وانعزالية ـ ظواهر أمريكية بوجه خاص . وإذا كانت مثل هذه الحركات الاجتماعية الراديكالية لاتنتمى إلى « الحضارة الأمريكية » ، فليست هناك أي حركات تنتمى إليها .

ومما يغشى أبصار الأمريكيين عند تناول أفكار هنتنجتون قوله إن النزعة العالمية هى نزعة غير أخلاقية ، لأنها تقود إلى الإمبريالية . ومع ذلك فإن الإمبراطوريات يمكن أن تكون متعددة الثقافات ، وكثيرا ما كانت كذلك ، كما أن الإمبراطوريات قد لا تكون دائما غير أخلاقية . وفى الولايات المتحدة وحدها تكتسب هذه الافتراضات التى يقدمها هنتنجتون مكانة لا يطعن فيها أحد .

وهناك اعتراض أكثر إقناعا على النزعة العالمية هو أنها لا تتفق مع العقلية اللازمة للقيام بدور إمبريالى فى العالم . إن الإمبراطوريات التى امتد بها الزمن ـ إمبراطوريات العثمانيين وآل هابسبرج والرومان ـ استطاعت العيش باصدارها تشريعات تسمح بالتنوع الثقافى . كما أنها لم تحاول إعادة تشكيل العالم على صورتها ، أو تضع سياستها معتقدة أن العالم سيعمل فى الخفاء على نقضها . ومع ذلك فإنه لا النظام العالمى لما بعد التاريخ الذى وضعه فوكوياما ، ولا الكتلة الغربية التى يدعو لها هنتنجتون ، يمكن تصورهما من غير أن يكون لأمريكا دور إمبريالى على نطاق العالم .

والحقيقة أنه ليس هناك شيء بعيد عن العقل الأمريكى اليوم بعد العقلية الإمبريالية . وقد كان التدخل الأمريكى فى البوسنة مدفوعا بالاعتقاد بأن النزاع السياسى والعسكرى الطويل الأمد يمكن أن يحل عن طريق فرض دستور يوضع ببراعة . وكان ذلك تعبيرا عن « **وهم دايتون** »(*) ، وهو أن تدخلا أمريكيا قصير الأمد ، يمكن أن يمد إلى النظم

(*) Dayton illusion ، دايتون هى المدينة الأمريكية التى عقدت بها « محادثات تقاربية دايتون » "Day-ton Proximity Talks" التى توجت بالتوصل إلى « اتفاق إطار عام للسلم فى البوسنة والهرسك » . وشاركت فى هذه المحادثات جمهورية البوسنة والهرسك ، وجمهورية كرواتيا ، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية . وكان شهود التوقيع على الاتفاق ممثلى دول «مجموعة الاتصال » ـ الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ـ والمفاوض الخاص للاتحاد الأوروبى . وأرفق بالاتفاق أحد عشر ملحقا تتعلق بالجوانب العسكرية ، والاستقرار الإقليمى ، والحدود ، والانتخابات=

والثقافات الأخرى قيما وإجراءات أمريكية ـ أى ثقافة قانونية بشأن الحقوق ، ونموذجا للتفاوض بين الدول والجماعات، ينبع من ممارسة القانون الاعتبارى ـ لا يخرج سلطانها عن النطاق المحلى .

إن دوائر الأعمال والهيئات السياسية الأمريكية تتصرف على أساس أنها تستطيع أن تمد القيم الأمريكية إلى أبعد أركان الأرض ـ دون أن تتحمل الخسائر البشرية والمالية التى يتطلبها عادة إنشاء الإمبراطوريات . وذلك ادعاء غريب لا يكون مفهوما إلا إذا كانت النخبة الأمريكية تتصور أن الولايات المتحدة قد أعفت نفسها بطريقة ما من العبء الذى تعين أن تتحمله كل دولة إمبريالية على امتداد التاريخ .

أمريكا باعتبارها أمة ناشئة فى فترة مابعد سيادة الغرب:

يذكر هنتنجتون أن ثمة عقبة أساسية تحول دون إعادة تأكيد القيادة الأمريكية «للحضارة الغربية » هى رفض قسم مهم من قاطنى الولايات المتحدة قبول « هوية غربية » . فهو يقول لقارئه : « إن دعاة التعددية الثقافية الأمريكيين . . يريدون أن يخلقوا بلدا يضم حضارات متعددة ، أى بلدا لا ينتمى إلى حضارة معينة ، ويفتقر إلى جوهر ثقافى . والتاريخ يثبت أنه لايمكن لبلد تم تشكيله على هذا النحو أن يدوم طويلا كمجتمع مترابط . ذلك أن ولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون هى الولايات المتحدة ، بل ستكون الأمم المتحدة » .(٥١)

وعلى غرار الدعوة إلى الاستقامة السياسية ، فإن مبالغات النزعة إلى تعدد الثقافات تكون هدفا يسهل النيل منه . والتقدم الذى تحققه دعوة الانعزال العرفى فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين ـ فى الحركة الانفصالية السوداء التى يقودها لويس فرخان (*) على

= والدستور ، والتحكيم ، وحقوق الانسان ، والمهاجرين والنازحين ، وصيانة المعالم والآثار القومية ، والنقل ، وقوة شرطة دولية . وقد ذهبت غالبية جوانب هذا الاتفاق وملاحقه أدراج الرياح ، وأصبحت مجرد أوهام ـ المترجم .

(٥١) هنتنجتون ، المرجع السابق . الصفحة ٣٠٦ .

(*) لويس فرخان : الزعيم الأمريكى الزنجى المسلم ، الذى يتزعم طائفة زنجية مسلمة فى الولايات المتحدة تعرف « بأمة الإسلام » . وقد قام من فترة ليست بعيدة بزيارة بعض البلدان العربية والإسلامية ـ المترجم .

سبيل المثال ـ هو عقبة فى سبيل تجدد وجود أى نوع من المجتمعات الليبرالية المدنية . وهو فى الوقت نفسه عقبة فى سبيل وجود شعور قوى بالهوية الوطنية . وإذا كانت نزعة تعدد الثقافات الأمريكية تعنى مثل هذه المشروعات الداعية للانعزال العرقى ، فإن مصير الولايات المتحدة سيكون التأرجح بين وهم العالمية التنويرى والواقع القبيح للبلقنة .

ويتجاهل هنتنجون حقيقة أن دولا كثيرة فى الماضى والحاضر نجحت فى الأخذ بتعددية الثقافات لفترات طويلة . وفى عالم اليوم تُعَدّ المملكة المتحدة وإسبانيا دولتين متعددتى الجنسية ، ومترابطتين اجتماعيا بدرجة معقولة ، على حين أن أستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة وماليزيا هى مجتمعات مستقرة متعددة الثقافات . ولايمكن القول بأن كل الكيانات السياسية الحديثة المستقرة هى كيانات ذات ثقافة واحدة ، مثلما لايمكن القول بأن كل الدول الحديثة لابد أن تصبح متعددة الثقافات . فاليابان ستظل دولة ذات ثقافة واحدة فى أى مستقبل منظور .

ويتجاهل « **صدام الحضارات** » تحولات ثقافية ضخمة تجرى الآن فى الولايات المتحدة نفسها . فلم يعد من الواقعية فى شىء تصور الولايات المتحدة على أنها مجتمع «غربى » بشكل قاطع . وهناك مؤشرات كثيرة تبين أنها ستتحول ، فى غضون جيل أو نحوه ، إلى إحدى الدول الناشئة فى العالم فى مرحلة مابعد السيادة الغربية . ويؤخذ من الاتجاهات الديموجرافية أنه خلال جيل واحد أو نحوه سيكون هناك بين قاطنى الولايات المتحدة ما يشبه الأغلبية من الآسيويين والسود وذوى الأصل الإسبانى . واستنادا إلى مكتب التعداد بالولايات المتحدة ، فإنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون عدد الأمريكيين المنحدرين من أصل إسبانى أكثر من عدد السود والأمريكيين الآسيويين والهنود الأمريكيين مجتمعين ، وستنخفض نسبة البيض غير المنحدرين من أصل إسبانى ، من ١ , ٧٣ فى المائة من مجموع السكان فى عام ١٩٩٦ ، إلى ٨ , ٥٢ فى المائة .(٥٢)

ونتيجة لهذه التغييرات الديموجرافية ، ستكون الولايات المتحدة مختلفة اختلافا واضحا عن الدول الأخرى فى القارة الأمريكية ، مثل شيلى والأرجنتين ، التى مازالت أوربية بشكل واضح فى تركيبها العرقى وتراثها الثقافى . فلماذا ينبغى أن نتوقع من السكان الذين يقترب فيهم الأمريكيون المنحدرون من أصل أوروبى من أن يصبحوا أقلية ، أن يقبلوا

---

(٥٢) " Hispanic number explodes in US " فى جريدة جارديان ، عدد ٣١ من مارس عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٨ .

التراث الثقافى والسياسى الأوروبى ؟ بل لماذا ينبغى لأحد أن يتصور أن ذلك أمر مرغوب فيه؟

ولكن السكان الذين لم يعد للأوروبيين الصفة الغالبة بينهم، سوف ينتجون نخبا سياسية لم تعد ارتباطاتها الثقافية تنتمى إلى البلدان الأوروبية . وقد بات هذا التطور واضحا بالفعل ، ويتجلى فى التحولات التى طرأت داخل الطبقات السياسية الأمريكية بعد انتهاء رئاسة بوش . فنخب الساحل الشرقى القديمة ، والتى شكلت رؤاها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، والتى كانت ولاءاتها الثقافية أطلسية ، قد أصبحت بالفعل مهمّشة سياسيّا .

وذلك لايعنى أن ولاءات النخب الجديدة هى ولاءات إسپانية أو آسيوية ، وإنما يعنى على وجه الإجمال أن تصبح هذه النخب ذات طابع أمريكى محلى متزايد ، ولكن الهوية الأمريكية التى تجسدها لم تعد مبنية على أيديولوچية أوروبية فى مرحلة مبكرة من العصرية ، بل هوية أمة ناشئة فى عصر مابعد السيادة الغربية .

ولعل أستراليا ونيوزيلندا أوضح مثالين على تحول مستعمرات أوروبية سابقة إلى دول متعددة الثقافات تعيش فى عصر مابعد سيادة الغرب . فهما مجتمعان متعددا الثقافات أكثر نجاحا من المجتمع الأمريكى المتعدد الثقافات ، ومرجع ذلك فى جانب منه أنهما لا تنوءان بوهم رسالة عالمية .

هل السوق الحرة الأمريكية قابلة للإصلاح ؟

إن أمريكا اليوم ليست هى النظام المتسم بالتساوى الديمقراطى الذى وصفه دى توكڤيل وأشاد به . كما أنها ليست مجتمع الفرص المتزايدة الذى جسّدته سياسة «النيوديل» لفترة مابعد الحرب . وإنما هى بلد زاخر بالنزاعات الطبقية ، والحركات الأصولية ، والحروب العرقية التى لم تصل بعد إلى حد الانفجار . والحلول السياسية لهذه الآفات تفترض مسبقا إصلاح السوق الحرة . ومن المشكوك فيه أن يكون هذا الإصلاح ممكنا من الناحية السياسية فى أمريكا اليوم .

ففى مناخ سياسى أصبحت فيه مُثل وسياسات « النيوديل » غير مشروعة بسبب السطوة المحافظة ، لايمكن أن تثار قضايا العدالة الاقتصادية إلا على الأطراف

البعيدة للحياة السياسية . من ذلك أن **روس بيرو**(*) **ورالف نادر**(**) **وبات بوكانان**(***) استفادوا جميعا من عدم ثقة الجمهور بالنخب السياسية . وحاول كل منهم فى حملته الانتخابية استنفار الناخبين بشأن التفاوتات الاقتصادية الجديدة فى الولايات المتحدة .

وقد يكون مما ينذر بشؤم، أنه فى حملة بات بوكانان الانتخابية فى عام ١٩٩٦ وحدها، كان لقضايا العدالة الاقتصادية تأثير ملموس على التيار الأساسى للحياة السياسية الأمريكية . فقد أشعل بوكانان قضايا الاستقامة الاقتصادية بروح حرب ثقافية أصولية وعداوة متأصلة لبقية العالم . وبرغم ما يتمتع به مزيج كهذا من جاذبية شعبية ، فانه سرعان ما دفع إلى الهامش ـ وهو المصير المرجح لأي حملة مماثلة فى المستقبل .

ويظل من المشكوك فيه أن يكون باستطاعة السخط المتفشى بين الناخبين أن يثير استجابة قوية لدى التيار الأساسى . فعن طريق التنظيم الضريبى للتبرعات للحملات

(*) روس بيرو : (١٩٣٠ ـ) عمل فى عام ١٩٥٧ مندوب مبيعات لشركة **IBM** ، ثم أسس فى عام ١٩٦٢ شركة « لشبكات المعلومات الإلكترونية » ، التى كانت أول شركة من نوعها ، بعد ذلك باعها لشركة « جنرال موتورز » ، وأخذ ينوع نشاطاته ، فاشتغل بالعقارات والغاز والنفط . وفى عام ١٩٨٨ أنشأ شركة جديدة لخدمات المعلومات . أصبح فى مجال اهتمام وسائل الإعلام خلال أزمة الرهائن فى إيران فى عام ١٩٧٩ ، عندما قام بتمويل حملة ناجحة لإنقاذ اثنين من موظفيه كانا محتجزين فى سجن إيرانى . وفى عام ١٩٩٢ ظهر كمرشح مستقل لرئاسة الولايات المتحدة معربا عن قلق خاص بشأن « الدين الداخلى » ، ولكنه انسحب من الترشيح فى شهر يولية ، وهو الانسحاب الذى نال كثيرا مما له من تأييد . ثم عاد إلى حلبة الانتخابات فى شهر أكتوبر ، وأجرى محاورات تليفزيونية كان لها تأثير كبير ، وجاء ترتيبه الثالث فى عدد أصوات الناخبين بعد بيل كلينتون وجورج بوش ـ المترجم .

(**) رالف نادر : (١٩٣٤ ـ) اشتغل بالمحاماة فى عام ١٩٥٨ ، وكان محاضرا فى التاريخ ونظم الحكم فى جامعة هارفارد فى الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ . صدر فى عام ١٩٦٥ كتابه **Unsafe at any Speed** فى الصناعة وسوء معايير الأمن الصناعى ، وكان أكثر الكتب مبيعا . وأصدر الكونجرس الأمريكى ، بفضل تأثيره ، « قانون السلامة فى صناعة السيارات » . أسس فى عام ١٩٦٩ « مركز دراسات قانون الاستجابة » الذى كشف انعدام مسؤولية الشركات واخفاق الحكومة الفيدرالية فى تنفيذ اللوائح الخاصة بالأعمال . أسس مؤخرا « مجموعة بحوث المصالح العامة بالولايات المتحدة» التى كانت مظلة لمجموعات أخرى كثيرة تحمل نفس الإسم ـ المترجم .

(***) بات بوكانان : المعلق التليفزيونى الأمريكى المعروف . من زعماء الحزب الجمهورى . رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ ، ولكنه تراجع عن هذا الترشيح لصالح جورج بوش بسبب ضعف التمويل . أعلن مؤخرا عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠ ليصبح ثانى المرشحين لهذه الانتخابات بعد جورج بوش الصغير ـ المترجم .

الانتخابية يكون للأموال تأثير فى الولايات المتحدة أكبر من تأثيرها فى أى نظام سياسى غربى آخر . وما الذى يوجب افتراض أن نظاما سياسيا يمكن أن يستجيب بطريقة فعالة لمظاهر السخط التى تجتاح أغلبية قلقة ؟ غير أن النظام السياسى الذى لا يتم التعبير فيه عن السخط الشعبى إلا فى حركات على أطراف الحياة السياسية ليس نظاما ديمقراطيا يقوم بوظائفه .

لقد تمكنت سطوة السياسة المحافظة الجديدة من المطابقة بين السوق الحرة وادعاء أمريكا أنها نموذج الأمة العصرية . واتخذت هذه السطوة من الصورة التى تراها أمريكا لنفسها النموذج لحضارة عالمية مسخرة لخدمة سوق حرة عالمية . وبالنسبة لجمهور تربى على هذه الأوهام سوف تكون السنوات المقبلة حافلة بالآلام .

وفى أكثر اقتصادات العالم نجاحا ، تعتبر السوق الحرة علامة على النكوص إلى الماضى وليس رمزا للتطلع للمستقبل . واقتصادات شرقى آسيا يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا كبيرا فى مؤسساته السياسية ونظمه الاقتصادية وأعرافه الثقافية . والأمر المشترك فيما بينها هو رفض الربط الذى يكاد يرقى إلى مرتبة الدين بين الأسواق الحرة التى تدعو إليها السياسة الأمريكية ، والتخلى عن المثال التنويرى لحضارة عالمية تجسدها السوق الحرة العالمية .

إن الخنوع للعقائد الجامدة التى تنطوى عليها السوق الحرة لا يمكن أن يؤدى إلى التحديث مع اقتراب القرن العشرين من نهايته . وفى المباراة بين السوق الحرة الأمريكية والرأسماليات الموجهة فى شرقى آسيا ، فإن السوق الحرة هى التى تنتمى إلى الماضى .

وإدراك أن البلدان التى لا تأخذ بأىٍّ من مبادئ « العقيدة الأمريكية » تتفوق على الولايات المتحدة يعد أشد إيلاما من أن يقبله الوعى العام ، إذ إن القبول بأن يكون باستطاعة البلدان تحقيق الحداثة دون توفير طرق التفكير التى تتميز بها الفردية ، أو الإذعان لطقوس حقوق الإنسان ، أو المشاركة فى خرافات التنوير بشأن السير نحو حضارة عالمية ، إنما هو تسليم بأن الدين المدنى الأمريكى قد ثبت بطلانه .

وإدراك من هذا القبيل ليس فى مقدور معظم الأمريكيين تحمله . وبدلا من ذلك فإن الشواهد على النمو الاقتصادى المتفوق ، وعلى ارتفاع معدلات الادخار ومستويات التعليم ، وعلى استقرار الأسرة ، فى البلدان التى رفضت النموذج الأمريكى ، سوف تكبت ويجرى إنكارها والتصدى لها بلا هوادة . إذ إن التسليم بهذه الشواهد يعنى

مواجهة التكاليف الاجتماعية للسوق الحرة الأمريكية . فهذه السوق تعمل على إضعاف الترابط الاجتماعى . إن إنتاجيتها هائلة ، ولكن كذلك أيضا تكاليفها البشرية . **وقد باتت تكاليف السوق الحرة فى الوقت الحالى من المحرمات فى الخطاب الأمريكى ، ولا يتحدث عنها** إلا حفنة من الليبراليين المتشككين . وإذا أمكن التسليم بأن الأسواق الحرة والاستقرار الاجتماعى أمران متعارضان ، فلن يؤدى ذلك إلى اختفاء النزاع بينهما ، ولكن ربما يؤدى إلى تخفيفه .

إن المعضلة الأساسية فى السياسة العامة اليوم هى كيفية التوفيق بين حتميات الأسواق المتحررة من الضوابط وبين الاحتياجات البشرية المستمرة . فسطوة السياسة المحافظة الجديدة ، بإسقاطها هذه المسألة من جدول الأعمال السياسى ، أنكرت على أمريكا فرصة توضيح الأسلوب الذى يمكن به أن تصبح السوق الحرة أكثر احتمالا من الناحية الإنسانية . والواقع أن « النموذج الاقتصادى الأمريكى » ليس متجانسا تماما . فعلى الساحل الغربى ربما تكون بعض الأعمال قد نجحت فى الجمع بين درجة عالية من المرونة والحساسية للحاجات الأساسية لموظفيها وللمجتمع . وما دام هناك إنكار لإمكانية حدوث تعارض بين الأسواق الحرة والاحتياجات البشرية الحيوية ، فإن « نموذج كاليفورنيا» هذا لن يكون فى الوسع تقييمه تقييما سليما ، ولن يكون فى الوسع محاكاته ، فى بقية أنحاء الولايات المتحدة .(٥٣)

وأكثر السيناريوهات رجحانا فى العقود المقبلة هو أن تحافظ الولايات المتحدة على صورتها الذاتية باعتبارها نموذجا عالميا ، عن طريق مزيد من الأنطواء نحو الداخل . وهى سوف تستبعد من مفاهيمها كل ما يمكن أن يهدد ثقتها بأن العالم يتجه نحو الأخذ بأسلوبها .

ومع ذلك فإن أمريكا ترتد إلى العزلة والسياسة الحمائية . ولكن ارتدادا كهذا سيلحق الضرر بمصالح شركات كثيرة للغاية . وقد أدى اللجوء المتزايد إلى **«الإنتاج فى الخارج»**(*) الذى مؤداه نقل بعض المنشآت الصناعية إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة فى الخارج - إلى خلق وضع أصبح فيه خمس واردات الولايات المتحدة يأتى من فروع تابعة

---

(٥٣) حول « نموذج كاليفورنيا » ، انظر ، تشارلس ليدبيتر ، **Britain- The California of Europe**، ديموس أوكَبجينال بيبرز ، ١٩٩٧ .

(*) **Plantation Producion** .

للشركات الأمريكية عبر الوطنية فى الخارج .[٥٤] وسوف يعترض رأس المال الأمريكى على حماية التجارة . وفى السنوات القادمة لن تكون العزلة الأمريكية اقتصادية أو عسكرية ، بل ستكون عزلة معرفية وثقافية .

والإيمان الأمريكى المعاصر بأن الولايات المتحدة أمة عالمية إنما يعنى القول بأن كل البشر يولدون أمريكيين ، وأنهم يصبحون أى شىء آخر بالمصادفة ـ أو عن طريق الخطأ . ووفقا لهذا الإيمان فإن القيم الأمريكية هى الآن ـ أو لن تلبث أن تكون ـ مشتركة بين جميع البشر . ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذه الأوهام انتشارها . وفى القرن التاسع عشر ادعت الصفة العالمية كل من فرنسا وروسيا وإنجلترا . والآن أصبح هذا الغرور ـ حتى أكثر مما كان فى الماضى ـ ذا طبيعة خطرة .

لقد أدخلت الولايات المتحدة أوهام وخرافات التنوير فى نظرتها إلى نفسها . وما كانت هذه الرؤية لتكسب أهمية كبيرة فى وقت آخر . أما اليوم فإنها تهدد بالعجز عن النهوض بأكثر المهام صعوبة فى هذا العصر ـ ألا وهى مهمة توفير شروط التعايش السلمى والإنتاجى بين الشعوب والنظم التى ستكون دائما مختلفة .

---

(٥٤) ليند ، المرجع السابق ، الصحفتان ٩٨ و ٩٩ .